



شالوم يروشالمي لـ المشهد الإسرائيلي: المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية ستمنى بالفشل!

صفحة (٣)



مصير «شاس» بعد موت عوفاديا يوسف سينعكس على موازين القوى في الكنيست!

صفحة (٧)



الثلاثاء ٢٠١٣/١٠/٢٢ م الموافق ١٧ ذو الحجة ١٤٣٤ هـ العدد ٣١٨ السنة الحادية عشرة



ملحق نصف شهري يصدر عن

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

في مستهل الدورة الشتوية للكنيست

نواب اليمين يعملون على دفع مشاريع قوانين تقيّد صلاحيات المحكمة العليا!

أوساط ليبرالية: هدف مشاريع القوانين هو تهريب المحكمة العليا وإلحاق أضرار بالقيم الديمقراطية المعارضة: نتنهاهو فقد السيطرة على ائتلافه*

يعتزم نواب في الكنيست من أحزاب اليمين أن يدفعوا إلى الأمام عددا من مشاريع القوانين العنصرية والمعادية للديمقراطية، خلال الدورة الشتوية التي بدأت الأسبوع الماضي. وبين هذه المبادرات مشروع قانون يسعى إلى تقييد عمل المحكمة الإسرائيلية العليا، وإلى تحويل الكنيست صلاحية تعيين رئيس هذه المحكمة، وصلاحيه سن قانون بعد أن ألقته المحكمة العليا بسبب عدم دستوريتها، وغالبية هذه القوانين عنصرية ومعادية للديمقراطية، ما يعني إخضاع المحكمة للمؤسسة السياسية التي يسيطر عليها اليمين.

ويستعمل نواب اليمين على دفع مشروع قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي، ويصن مشروع القانون هذا على «إرساء الصيغة اليهودية لدولة إسرائيل من خلال قانون أساس يفتح في المستقبل التوصل إلى إجماع واسع لسن دستور كامل وشامل»، لكن هذا القانون ينص على أن «تطبيق حق تقرير المصير القومي في دولة إسرائيل خاص بشعب إسرائيل»، وأن «القانون العبري يشكل مصدر إلهام للمشرعين والقضاة في إسرائيل»، ما يعني أنه في حال سن هذا القانون فإنه يتعين على قضاة المحكمة العليا تفضيل «تراث إسرائيل» لدى تفسيرهم القوانين التي سنها الكنيست.

ويتوقع أن يؤيد هذه القوانين نواب أحزاب اليمين، وهي الليكود و«إسرائيل بيتنا» و«البيت اليهودي» و«شاس ويهودوت هتورا»، فيما يتوقع أن يعارضها نواب أحزاب الوسط - اليسار، وهي «يوجد مستقبل» والعمل وميرتس والحركة، بالإضافة إلى الأحزاب العربية. وكانت صحيفة «يديعوت أحرونوت» قد أشارت موضوع هذه القوانين، أول من أمس الأحد.

وانتقدت رئيسة حزب «الحركة» ووزيرة العدل الإسرائيلية، تسيبي ليفني، نية اليمين دفع مشاريع القوانين هذه، وخاصة مشروع القانون المتعلق بتقييد صلاحيات المحكمة العليا. وقالت ليفني إنها تعترض «محااربة أي محاولة للسن بالمحكمة العليا وبدولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية». كما أكد وزير المالية ورئيس «يوجد مستقبل»، يائير لبيد أنه وأعضاء حزبه سيصوتون بمهتهى القوة للمبادرات البرلمانية الرامية إلى سن قوانين تمس بمكانة المحكمة العليا. وحذر وزير التربية والتعليم الإسرائيلي، شاي بيرون، من حزب «يوجد مستقبل»، من أن هذا القانون «هدفه فرض الربع على المحكمة العليا». وقد بادر إلى طرحه النائبان ياريف ليفين، من حزب الليكود، وياييلت شاكيد، من حزب «البيت اليهودي»، وبدعم من رئيس الحزب الوزير نفتالي بينيت. وقال بيرون إن وقوف



نتنهاهو في افتتاح الدورة الشتوية للكنيست.

هم «يساريون ومعزولون عن الشعب». ويأمل نواب اليمين أنه بواسطة تغيير تركيبة أعضاء لجنة تعيين القضاة ستتغير طبيعة اختيار القضاة أيضا.

وكتب ليفين وشاكيد في نصم القانون أن «هدف مشروع القانون هذا هو تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة إلى تركيبة متوازنة بين حجم مندوبي السلطة القضائية وحجم مندوبي السلطتين التشريعية والتنفيذية. وأن يتم ذلك من خلال التشديد على تركيبة تعبر بصورة صادقة عن مجمل الآراء لدى الجمهور، وتضمن في الوقت نفسه نقلا ملاءما للجهات المهنية (أي لمندوبي القضاة ونقابة المحامين) ومندوبي الأكاديميا. ويغرز مشروع القانون هذا مبدءا للفصل بين السلطات والمبدأ القائل أن أي سلطة لا تنتخب نفسها». وطرح شاكيد مشروع قانون آخر يقضي بتعديل «قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته»، ويهدف التعديل إلى تمكين الكنيست من قول الكلمة الأخيرة فيما يتعلق بقضايا مبدئية. ووفقا لمشروع القانون هذا، فإن القانون الذي تلغيه المحكمة العليا، مثل القانون المتعلق بسجن المتسللين إلى إسرائيل، سيكون بمقدور الكنيست أن يعيد سنه بتأييد ٦١ عضو كنيست فقط وليس بتأييد أغلبية استثنائية.

إلى هدم المؤسسة الوحيدة التي تدافع عن هذه الحقوق والسماح باستبداد مطلق للأغلبية.

وانضمت النائب كارين إهرار، من حزب «يوجد مستقبل»، إلى المنتقدين، وقالت إنه «لا يعقل أن تكون المحكمة العليا أداة أخرى في أيدي الحكومة. والادعاء بأن سن القوانين التي تمس بالجهاز القضائي يعزز الديمقراطية هو ادعاء مفند من أساسه. ويدعي ياريف وشاكيد، اللذان بادرا إلى مشاريع القوانين اليمينية هذه، أنها خطوات يستوجبها الواقع.

وكان ليفين نفسه قد حاول خلال دورة الكنيست السابقة دفع مشاريع قوانين لتقييد صلاحيات المحكمة العليا وكان أحد مشاريع القوانين هذه يهدف إلى إجراء استجواب في الكنيست، أي إجراء تحقيق سياسي، لاي مرشح لمنصب قاض في المحكمة العليا. ويتوقع أن يطرح ليفين وشاكيد، في الأيام المقبلة، مشروع قانون ينص على أن المحكمة العليا بإمكانها إلغاء قانون فقط من خلال النظر في القضية بتريكية موسعة مؤلفة من تسعة قضاة. وينص مشروع قانون آخر، بادر ليفين وشاكيد إلى طرحه، على تغيير تركيبة لجنة تعيين القضاة بحيث يكون للمحكمة العليا مندوب واحد فيها وليس ثلاثة مندوبين كما في الحال اليوم. ويدعي نواب اليمين باستمرار أن قضاة المحكمة العليا

عقب تعيين كرنيت فلوغ في منصب محافظ بنك إسرائيل

محلل سياسي كبير: نتنهاهو يخضع للضغوط التي تمارس عليه!

أعلن بيان صادر عن ديوان رئيس الحكومة الإسرائيلية أول من أمس الأحد عن تعيين الدكتورة كرنيت فلوغ في منصب محافظ بنك إسرائيل المركزي. وهي أول امرأة تشغل هذا المنصب في تاريخ دولة إسرائيل.

وشغلت فلوغ خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة منصب القائم بأعمال محافظ البنك المركزي بعد أن أنهى المحافظ السابق البروفسور ستانلي فيشر مهمات منصبه.

وأضاف البيان أن قرار تعيين فلوغ جاء في ختام اجتماع قصير عقده رئيس الحكومة بنيامين نتنهاهو مع وزير المالية يائير لبيد ظهر الأحد، وأعربا خلاله عن تقديرهما لأداء فلوغ في الفترة الأخيرة وأبديا تفتحها بقدرتها على دفع الاقتصاد الإسرائيلي نحو تحقيق مزيد من الإنجازات في هذه الفترة التي يشهد فيها الاقتصاد العالمي حالة من عدم الاستقرار.

من ناحيتها، أعربت فلوغ عن شكرها لرئيس الحكومة وزير المالية. وقالت في بيان خاص أصدرته فور إعلان تعيينها أنها تتوقع أن يتم تحقيق تعاون كامل بين مسؤولي بنك إسرائيل وموظفيه وشمى الجهات في الحكومة كي يتسنى التعامل مع التحديات التي يواجهها البنك المركزي والمرافق الاقتصادية. ورحبت رئيسة حزب العمل وزعيمة المعارضة عضو الكنيست

شيلي جيموفيتش بقرار تعيين فلوغ في منصب محافظ بنك إسرائيل، وقالت إنه ينطوي على إقرار من جانب رئيس الحكومة بأنه ارتكب خطأ عندما عارض في الماضي تعيينها في هذا المنصب. وقال ناحوم برنياغ، كبير المحللين السياسيين في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الاثنين، إن أهم درس يمكن استخلاصه من عملية تعيين فلوغ هو أن رئيس الحكومة الإسرائيلية نتنهاهو لا يتمسك بالقرارات التي يتخذها ويخضع للضغوط التي تُمارس عليه.

وأضاف: معروف أن نتنهاهو كان حتى يوم الأحد من أشد المعارضين لتعيين فلوغ في هذا المنصب خلفا للمحافظ السابق ستانلي فيشر الذي ترك منصبه قبل ثلاثة أشهر. وفي الماضي غير البعيد عارض نتنهاهو اتفاق أوصلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، لكنه وقع اتفاقا وياي والخليل مع الفلسطينيين. وعارض خطة الانفصال عن قطاع غزة، لكنه صوت تأييدا لها في الكنيست. وعارض صفقة شاليت (صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس)، لكنه عاد وتبناها. وعارض إطلاق أسرى فلسطينيين من العيار الثقيل كبادرة حسن نية إزاء السلطة الفلسطينية في مقابل استئناف المفاوضات بين الجانبين، ثم وافق على إطلاقهم.

وبرأي برنياغ فإن ما يميز تراجعات نتنهاهو هذه كلها هو إدراكه أن الزعماء السياسيين لا يحصلون في الحياة السياسية على جميع ما يرغبون فيه، ويكونون أحيانا مضطرين إلى أن يتوصلوا إلى حلول وسط. وعلى ما يبدو فإن نتنهاهو يتراجع عن مواقفه عندما يتبين له أن إصراره على هذه المواقف يمكن أن يكلفه ثمنا شخصيا باهظا.

وتابع: لا يعتبر نتنهاهو الزعيم السياسي الإسرائيلي الوحيد الذي يتصرف على هذا النحو، لكنه ربما يكون الزعيم الوحيد الذي يصر على إنكار هذه الحقيقة. وأشار إلى أنه لا بد من ملاحظة أن أعداء إسرائيل في الخارج وفي مقدمهم إيران، يدركون هذه الخصلة لدى رئيس الحكومة. كما أن أصدقاء إسرائيل وفي مقدمهم الولايات المتحدة، يدركونها، كذلك، فإن أعضاء الكنيست المصقور من حزب الليكود أمثال زئيف إكين وياريف ليفين يدركونها، لذلك هم لا يتقنون هذه الأيام في قدرة نتنهاهو على الصمود والتمسك بمواقفه الصقرية في مقابل الفلسطينيين والولايات المتحدة وأوروبا، وجماروسون ضغوطا عليه كي لا يقدم تنازلات خلال جولة المفاوضات الحالية مع السلطة الفلسطينية التي ترعاها واشنطن، ولا سيما الموافقة على إقامة دولة فلسطينية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية).



كرنيت فلوغ.

(رويترز)

مركز الدراسات الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار" وبالتعاون مع تلفزيون فلسطين يدعوكم لمتابعة برنامج:

"عن قرب: قراءة في المشهد الإسرائيلي"

ستبت الحلقة اليوم الثلاثاء، الموافق 22-10-2013، الساعة الثامنة وخمس دقائق مساءً على تلفزيون فلسطين.

تناقش الحلقة:

[انتخاب السلطات المحلية في إسرائيل]

يستضيف البرنامج في حلقة الصحفي برهوم جرابسي،

ومحرر "المشهد الإسرائيلي" انطوان شلحت

وستقدمه الصحافية أسماء عزايزة.

هذا البرنامج بدعم من مؤسسة روزا لوكسمبورغ



يحيومفيتش ترفض

فكرة انضمام حزب العمل

إلى حكومة نتنهاهو

رفضت رئيسة حزب العمل وزعيمة المعارضة عضو الكنيست شيلي جيموفيتش فكرة انضمام حزبها إلى الائتلاف الحكومي برئاسة بنيامين نتنهاهو والتي سبق أن طرحتها وزيرة العدل تسيبي ليفني، المسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين في الحكومة.

وقالت جيموفيتش في سياق مقابلة أجرتها معها الإذاعة الإسرائيلية العامة ("يشتم بيت") صباح أمس الاثنين، إن الوزيرة ليفني تشكل ورقة التوت في حكومة نتنهاهو، وإنها هي شخصيا غير مستعدة لأن تقوم بهذا الدور.

وحول تعيين الدكتورة كرنيت فلوغ في منصب محافظة بنك إسرائيل، قالت رئيسة حزب العمل إن هذا التعيين تأخر كثيرا بسبب اعتبارات تتعلق أساسا بتفضيل الرجال على النساء.

وجاءت تصريحات جيموفيتش غداة مصادقة اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين أول من أمس الأحد بأغلبية الأصوات على مشروع قانون تقدم به عضو الكنيست يعقوب ليتسمان من حزب «يهودوت هتورا» الحريدي ويقضي بحظر إجراء أي مفاوضات تتعلق بإيجاد حل وسط ينص على تقسيم مدينة القدس أو على التنازل عن أراض فيها من دون توفر أغلبية مؤلفة من ثمانين عضو كنيست مؤيدة لإجراء هكذا مفاوضات. وأيد مشروع القانون خمسة وزراء من أحزاب الليكود و«إسرائيل بيتنا» و«البيت اليهودي» فيما عارضه أربعة وزراء من حزبي «يوجد مستقبل» و«الحركة».

وفور المصادقة على مشروع القانون هذا أعلنت رئيسة اللجنة الوزارية لشؤون سن القوانين ووزيرة العدل تسيبي ليفني (رئيسة «الحركة») أنها تنوي تقديم طلب استئناف ضده إلى المحكمة من أجل ضمان عدم تأييد الائتلاف الحكومي لدى طرحه في جدول أعمال الكنيست. ورحب عضو الكنيست ليتسمان بمصادقة اللجنة الوزارية على مشروع القانون مؤكداً أن إقراره بالقرارات الثلاث في الكنيست من شأنه أن يضمن بقاء القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل إلى الأبد.

في المقابل قالت رئيسة حزب «ميرتس» عضو الكنيست زهافا غالون إن حكومة نتنهاهو تبدل كل ما في وسعها من أجل القضاء على الديمقراطية وتدمير أي فرصة للسلام مع الفلسطينيين. وأشارت إلى أن مشروع القانون هذا سيكون بمثابة السمار الأخير في نعش المفاوضات الفلسطينية، مؤكداً أنه لن يكون هناك سلام مع الفلسطينيين من دون تقسيم القدس.

تقارير إسرائيلية:

الإفراج عن دفعة ثانية من الأسرى الفلسطينيين الثلاثاء المقبل

قالت تقارير صحافية، أمس الاثنين، إنه يتوقع أن تفرج إسرائيل عن دفعة ثانية من الأسرى الفلسطينيين قبيل نهاية شهر الحالي. ونقل موقع «السائ» الإلكتروني عن مصادر فلسطينية وإسرائيلية قولها إنه سيتم إطلاق سراح دفعة ثانية من الأسرى الفلسطينيين في ٢٩ تشرين الأول، أي يوم الثلاثاء المقبل. ووفقا للتقرير فإن الدفعة الثانية من الأسرى الذين سيقرب عنهم ستشمل ٣٠ أسيرا فلسطينيا، سجنوا قبيل توقيع اتفاقيات أوسلو، وذلك من أصل ١٠٤ أسرى قررت الحكومة الإسرائيلية إطلاق سراحهم على أربع دفعات، في إطار ما أسمته «مبادرات حسن نية»، بموافقة استئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية قبل ثلاثة شهور تقريبا.

ولم تنشر السلطات الإسرائيلية بعد قائمة بأسماء الأسرى الذين سطلق سراحهم الأسبوع المقبل. ويتوقع أن تحاول جهات في إسرائيل منع إطلاق سراح الأسرى من خلال الالتماس إلى المحكمة العليا ضد قرار الحكومة.

مثلما حدث لدى الإفراج عن الدفعة الأولى من الأسرى. وقالت صحيفة «معاريف» إن اللجنة الوزارية الإسرائيلية التي تم تعيينها لتحديد هوية الأسرى الذين سيتم إطلاق سراحهم ستجتمع الأسبوع المقبل، وهي تضم رئيس الحكومة، بنيامين نتنهاهو، وزير الدفاع، موشيه يعلون، ووزيرة العدل، تسيبي ليفني، ووزير الأمن الداخلي، إسحق هرونوفيتش، ووزير العلوم، يعقوب بييري.

وكانت إسرائيل قد أفرجت عن دفعة أولى من الأسرى وعددهم ٢٦ أسيرا في شهر آب الماضي. غير أن وزراء إسرائيليين وأعضاء كنيست طالبوا بتنهاهو، مؤخرا، بإعادة النظر في قرار إطلاق سراح أسرى فلسطينيين، وذلك في أعقاب هجمات فلسطينية أسفرت عن مقتل ٣ إسرائيلييين خلال الأسابيع القليلة الماضية.

ووقع ٢٩ عضو كنيست على عريضة وجهوها إلى رئيس الحكومة، بنيامين نتنهاهو، في أيلول الماضي، وكتبوا فيها أنه «على ضوء عمليات القتل الرهيبة، نطلب إلغاء إطلاق سراح المخربين، المخطط له في إطار استئناف المفاوضات مع الفلسطينيين، وليس معقولا أن دولة نتنهاهو الحياة تقوم بالإفراج عن قتلة، وفي الوقت نفسه وخلال المفاوضات تتواصل العمليات الإرهابية».

ووقع على العريضة ٩ أعضاء كنيست من حزب «البيت اليهودي» و١٢ عضو كنيست من حزب الليكود الذي يتزعمه نتنهاهو وبينهم نواب وزراء.

ربع اليهود في إسرائيل يؤيدون استعمال العنف لتحقيق غايات سياسية!

*** وزير إسرائيلي سابق: اغتيال رابين استهدف تقويض القيم الديمقراطية لدولة إسرائيل ***



(أبنا)

كما أن رابين كان قبل اغتياله ضحية حملة تحريض أصولية يهودية دينية وقومية متطرفة. وهذه الأصولية كانت ولا تزال تهدد القيم الديمقراطية لدولة إسرائيل. وعلينا أن نلاحظ هنا أن أهم ما تتسم به هذه الأصولية هو كراهية الغوييم (الأغيار). غير أن هذه الكراهية سرعان ما تصبح كراهية للأخر حتى في صفوف اليهود أنفسهم.

لقد اغتيل رابين أيضاً لأن اليمين الإسرائيلي المتطرف حرّض عليه واتهمه بأنه يحب الفلسطينيين وعلى استعداد لأن يبيع الوطن اليهودي لهم. واغتيال لأنه كان أول من أبدى الاستعداد للحالف مع كتل الأحزاب العربية الإسرائيلية في الكنيست.

في ضوء ذلك كله، فإن أحد أهم الدروس من جريمة اغتيال رابين، هو أن علينا أن نكبح موجة سن القوانين غير الديمقراطية في الكنيست الحالي، وأن نعرّز عمل منظمات حقوق الإنسان خارج الكنيست، وأن نبني جسور المواطنة المشتركة والمتساوية للسكان الفلسطينيين في دولة إسرائيل.

وتأتي هذه النتائج المقلقة بالتزامن مع ذكرى مرور ١٨ عاما على اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين والذي كان في آخر خطاب ألقاه قبل اغتياله حدّز من مقبة العنف السياسي، مؤكداً أن من شأنه أن يقوِّض أركان الديمقراطية الإسرائيلية. وبالاستناد إلى النتائج التي أظهرها «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» ليس من المبالغة القول إننا لم نتعلم أي درس من جريمة اغتيال رابين.

وأضاف تسبان: اعتقد أن أفضل إحياء للذكرى رابين يكمن في فهم دروس اغتياله وبذل أقصى الجهود من أجل القضاء على الأسباب التي يمكن أن تهدد الأجواء لجريمة اغتيال سياسية أخرى في إسرائيل. وفي هذا الشأن لا بد من التشديد على أن اغتيال رابين كان جريمة سياسية بكل ما في الكلمة من معنى، وكل من يحاول أن يخفي هذا الأمر يقوم بتزوير الحقيقة ويسيء إلى ذكرى هذا الزعيم. وكان الهدف الأخطر من وراء هذه الجريمة هو القضاء على إمكان أي حسم ديمقراطي من جانب الشعب.

هذا، وربط الوزير السابق من حزب «ميرتس» يائير تسبان بين نتائج استعمال «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» وبين ذكرى اغتيال رابين.

وكتب في مقال نشره في الموقع الإلكتروني التابع لصحيفة «يديوت أchronot»:

أظهر استعمال «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠١٣ الذي نشره «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في القدس أن نحو ربع اليهود في إسرائيل يؤيدون استعمال العنف لتحقيق غايات سياسية. كما أظهر أن نسبة اليهود الذين يعارضون استعمال العنف لتحقيق غايات سياسية انخفضت من ٨٧% في مؤشر العام الفائت إلى ٧٠% في مؤشر العام الحالي. وأعرب ٢٨% من اليهود الإسرائيليين عن اعتقادهم أن تنفيذ أوامر الشريعة الدينية اليهودية أهم من تطبيق الديمقراطية في حال نشوء تناقض بينهما. وبصورة عامة يمكن القول إن المؤشر يعكس تراجعاً في الروح الديمقراطية السائدة في المجتمع الإسرائيلي.

عقب تصاعد حدة الاتهامات المتبادلة بين إسرائيل وتركيا

تحليلات: المسؤولون في إسرائيل يتعاملون مع أردوغان «كما لو أنه عدو»!

الدولة تعاونت مع أكبر عدو لإسرائيل (أي إيران). ويصعب عدم رؤية خطورة الأمر. وأجهزة أمن الدول الصديقة لا تفعل أبداً مثل هذه الأمور، بل إن أجهزة استخبارات لدول لا توجد علاقات دبلوماسية معها اعتادت على التعاون (مع إسرائيل). لكن عمل أجهزة الاستخبارات التركية، التي عملت بموجب تعليمات أردوغان بكل تأكيد، حولت تركيا إلى دولة عدو بكل معنى الكلمة. وتابع أفيدار أن «أداء أردوغان منذ صعوده إلى سدة الحكم تؤكد مرة تلو الأخرى أن الحديث لا يدور عن زعيم سريع الانفعال أو مدافع وإنما عن متطرف ويملك عقيدة متعصبة، ترى في إسرائيل خصماً دينياً وايدولوجياً. وبأفعاله حرق أردوغان ليس فقط العلاقات مع إسرائيل، وإنما مع وكالات استخبارات غربية أخرى أيضاً».

واعتبر الكاتب أنه «بنظرة إلى الوراء فإنه من الواضح أنه لم يكن هناك مكان للاعتذار لتركيا (الذي قدمه رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، لأردوغان على مقتل الناشء الأتراك في السفينة «مرمرة»)، والذي جاء في أعقاب قراءة غير صحيحة للريادة في جانب الإدارة الأميركية وعلى أثر ضغوط كبيرة من واشنطن. ولا يوجد أي اعتذار من شأنه أن يجعل أردوغان يتوب. واللحجة المتطرفة في الرسائل التي يوجهها على الملأ لتلازم بالكامل مع سياسته. وبإمكان العلاقات الإسرائيلية - التركية أن تتحسن فقط بعد تغيير نظام الحكم في أنقرة».

واعتبر أفيدار أن «القصة الغرامية بين إسرائيل وتركيا كانت قصيرة الأمد وساخنة جدا، لكن مر ما يكفي من سنوات الفطام من أجل أن نضع أوهام العلاقات المتميزة بين الدولتين من خلفنا. وينبغي العودة إلى تنمية العلاقات مع حلفاء آخرين، أهملناهم بسبب المحاولة العاقرة لإرضاء الأتراك، وانتظار اللحظة المناسبة لإرساء حلف من موقع القوة واحترام الذات. وهذا قد يحدث أسرع مما يمكن أن نتوقع في شرق أوسط متغير».

ورأى أفيدار أنه «في نهاية هذه القضية الحزينة والمؤلمة من التعاون مع أنقرة يوجد درس أعمق، وهو أن الشرق الأوسط يقدر من يقدر نفسه فقط. وهذه ليست قضية فارغة للأنأ و «الكرامة الوطنية»، وإنما هي شرط اساس في العلاقات الدولية والأداء العقلاني في محيط ليس غريباً. ولا يمكن لإسرائيل أن ترمم علاقات عن طريق الاعتذار والهبات وراء مصالحة. والمس بمصالح الجانب الآخر والإصرار أمامه هما الطريق الوحيدة للحفاظ على مصالحنا الهامة، وهي التي ستحمد الأرضية للمصالحة في الأمد البعد».

في السياق ذات قال دبلوماسي إسرائيلي سابق آخر هو بوغاز بيسومت إن تركيا أرادت الإسائة إلى إسرائيل من خلال كشف شبكة تجسس إسرائيلية في إيران.

وكتب بيسومت في مقال نشره في صحيفة «يسرائيل هيوم» في نهاية

وقت لاحق في حال اقتضت المصالح التركية ذلك. وقالت «يديعوت أchronot»، إن المسؤولين في الحكومة الإسرائيلية يتعاملون مع أردوغان «مثملاً يتعاملون مع عدو».

وشدد المسؤول الإسرائيلي نفسه على أن «أردوغان يعمل ضدنا، وأنه «يسير سسوية مع أشد أعداء إسرائيل، والعلاقات الأمنية مع تركيا باتت مقلصة جدا». وأضاف أنه «على ضوء الوضع الناشئ، يستحيل التوصل معها إلى أي نوع من العلاقات الخاصة في مواضيع حساسة، ولن نستغرب إذا ما اكتشفنا في المستقبل أنه (أي أردوغان) يعمل ضدنا».

وأثار خبير «واشنطن بوست» غضبا كبيرا في إسرائيل. ووفقا لـ «يديعوت أchronot» فإن المستوى الأمني الإسرائيلي يتعامل مع تركيا كدولة تواجه أزمة إستراتيجية في الشرق الأوسط «على ضوء فشل أردوغان في إحداث التغيير الذي حاول قيادته في الشرق الأوسط لدى تحالفه مع الإخوان المسلمين».

وأشار المسؤولون الإسرائيليون على هذا السياق إلى أن «أردوغان تخاصم مع إسرائيل، وتخاصم مع النظام الجديد في مصر، ويواجه مشاكل مع السوريين. وهو يبذل كل جهد ممكن من أجل ترسيخ حكمه ومكانته كرئيس. لكن الأمور أصبحت أصعب بالنسبة له اليوم لأن مكانته ضعفت في الشرق الأوسط ولأن الاقتصاد التركي ضعف قليلا».

وأضاف المسؤولون الإسرائيليون أن «أردوغان معني بأن يكون رئيسا كما هي الحال لدى الأميركيين. لكن من دون التوازنات والكوابح الأميركية، لأنه لا يريد الحفاظ على الديمقراطية». وقالت «يديعوت أchronot» إن المسؤولين في إسرائيل يأملون بأن الإدارة الأميركية أصبحت تدرك معنى عدم رغبة أردوغان في إنهاء «قضية المرمرة» رغم تدخل أوباما شخصيا من أجل حل هذه القضية بين تركيا وإسرائيل.

ويبدو أن الأجواء في إسرائيل تدل على حالة خصومة بالغة مع تركيا، وأن قضية الجواسيس في إيران وخبر «واشنطن بوست» إنما صعدت هذه الأجواء في إسرائيل.

«عمل خسييس»!

وكتب الدبلوماسي الإسرائيلي السابق إيلي أفيدار، في سياق مقال في صحيفة «معاريف»، أول من أمس، أن الكشف عن عملاء الموساد هو «عمل خسييس من جانب الأتراك» وأنه «يثبت أن تركيا تعقبت آثار أفراد الموساد في أراضيها، وكشفت أمر المواطنين الإيرانيين الذي اتوا للقاء مشغليهم، وقدما قائمة مرتبة كهديبة إلى أجهزة الأمن الإيرانية». وأضاف أفيدار أنه إذا كان ما تم نشره صحيحا، فإن «عملاء الموساد اعتقدوا أنهم يتواجدون في أراضي دولة صديقة، لكن من الناحية الفعلية فإن هذه

أخبت إسرائيل الأسبوع الفائت ذكرى مرور ١٨ عاما على اغتيال رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق إسحق رابين (اغتيال في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥). وفي هذه المناسبة أظهر استطلاع جديد للرأي العام في إسرائيل أجرته شركة «أي، بانيل» بين صفوف الشبيبة الإسرائيلية أبناء ١٢-١٧ عاما، أن ٣٢٣% من هؤلاء الشبان لا يعرفون أن رابين اغتيل في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥، وأن نسبة الذين يعرفون ذلك ٦٢٣%.

وقال ٥٦% من المشتركين في الاستطلاع إن هناك احتمالا كبيرا بأن يتم ارتكاب جريمة اغتيال سياسية أخرى في إسرائيل. وقال ٦٠,٧% فقط إنهم لا يوافقون قط على ارتكاب جريمة اغتيال سياسية، في حين قال ١٠% إن ارتكاب جريمة اغتيال سياسية على خلفية أيديولوجية يمكن أن يكون عملا مبررا.

واكد ١٨,٧% من المستطلعين أنهم يوافقون على تخفيف العقوبة المفروضة على يفتال عمير الذي اغتال رابين بعد أن أمضى ١٨ عاما في السجن.

وبلغت نسبة الذين يؤيدون تخفيف العقوبة المفروضة على عمير في صفوف الشبان اليهود الحريديم (المتشدين دينيا) ٥٧%.

وشمل الاستطلاع عينة مؤلفة من ٣٠٠ شاب يمثلون جميع فئات الشبان اليهود في إسرائيل، مع نسبة خطأ يبلغ حذها الأقصى ٥,٨%.

وعشية إحياء هذه الذكرى نشر «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» في القدس «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» للعام ٢٠١٣ وأظهر تعرّز المزيد من النزعات العنصرية في صفوف المجتمع اليهودي في إسرائيل.

فقد بين هذا الاستطلاع أن ٤٨,٩% من اليهود في إسرائيل يعتقدون أنهم يجب أن يحظوا بحقوق في الدولة أكثر من غير اليهود نظرا إلى كونها «دولة يهودية وديمقراطية»، في حين أن نسبة الذي كانوا يتبنون مثل هذا الاعتقاد في استطلاع مؤشر الديمقراطية نفسه للعام ٢٠٠٩ بلغت ٣٥,٩%.

كما بين الاستطلاع أن نسبة اليهود الذين يعارضون منهم حقوقا أكثر من غيرهم انخفضت إلى ٤٧,٣% في حين أنها في استطلاع العام ٢٠٠٩ بلغت ٦٢%.

على صعيد آخر أظهر الاستطلاع أن ٦٤,٣% من السكان اليهود في إسرائيل يعتقدون أن الشعب اليهودي هو شعب الله المختار، ولذا فإن أي اتفاق سلام يتم التوصل إليه بين إسرائيل والفلسطينيين يجب أن يعرض للاستفتاء العام على المواطنين اليهود فقط.

وقال ٥٧,٧% من المواطنين اليهود في سن ١٨- ٢٤ عاما إنهم يؤيدون أن تقوم الحكومة الإسرائيلية باتخاذ إجراءات خاصة تهدف إلى تشجيع المواطنين العرب على الهجرة من البلد، في حين انخفضت نسبة الذي يؤيدون اتخاذ إجراءات كهذه بين السكان اليهود في سن ٦٥ عاما فما فوق إلى ٢٨%.

وقال ٥٢,٤% من المستطلعين اليهود إنهم يؤيدون فرض حظر على الخطابات التي تتضمن انتقادات موجهة ضد الحكومة، واكد ٥١,٦% من هؤلاء المستطلعين أن منظمات حقوق الإنسان مثل «بتسيلم» وجمعية حقوق اللامتناع تلحق أضرارا فادحة بدولة إسرائيل. وقال نحو ربع المستطلعين إنهم يؤيدون استعمال العنف لتحقيق غايات سياسية.

وحظي الجيش الإسرائيلي بأعلى نسبة ثقة بين المستطلعين اليهود (٩٠,٩%) يليه رئيس الدولة الإسرائيلية (٧٨,٧%) ثم المحكمة الإسرائيلية العليا (٦٢,٧%).

وثلت الشرطة الإسرائيلية في المكان الرابع (٦١,٩%) تليها الحكومة (٥٧,٩%) والكنيست (٥٤,٥%) ورئيس الحكومة (٥١,٧%).

وثلت الأحزاب في المكان العاشر والأخير (٣٧,٧%)، وذلك بعد وسائل الإعلام في المكان الثامن (٤٣,٣%)، والحاخامية اليهودية الرئيسية في المكان التاسع (٤٣%).

تصاعدت في الأيام الأخيرة حدة الاتهامات المتبادلة بين إسرائيل وتركيا، وذلك على خلفية نشر تقرير في صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية جاء فيه أن تركيا سلمت إيران أسماء عشرة عملاء للموساد الإسرائيلي قبل عام. واعتبر مسؤولون إسرائيليون أن هذا التقرير يدل على عدم وجود نية لدى تركيا، وخاصة لدى رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، للمصالحة مع إسرائيل، في أعقاب أحداث أسطول الحرية لكسر الحصار عن قطاع غزة ومقتل تسعة نشطاء أتراك على متن السفينة «مافي مرمرة». وفي المقابل اتهمت تركيا إسرائيل بأنها «زرعت» خبر عملاء الموساد في الصحيفة الأميركية. وهاجم وزير الخارجية الإسرائيلي السابق ورئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أفيددور ليبرمان، تركيا وأردوغان، على خلفية كشف النقاب عن عملاء الموساد في إيران.

وكتب ليبرمان على صفحته الخاصة في شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، مساء السبت الماضي، قائلا: «لم أفاجأ من الاتهامات التركية بأن إسرائيل هي التي تقف من وراء تقرير «واشنطن بوست» بشأن تسليم جواسيس في أيدي إيران»، ولا أعرف إذا ما كانت هناك أصلا شبكة تجسس كهذه. كذلك فإن هذا الاتهام التركي بأن إسرائيل تقف وراء النشر من أجل الامتناع عن دفع تعويضات لقتلى المرمرة يثبت أن تركيا بقيادة أردوغان ليست معنية بتحسين العلاقات مع إسرائيل. ولذلك فإني أمل أن نتوقف جميعا عن إيهام أنفسنا وتدرك الواقع الذي نعيش فيه اليوم والفرق بين ما هو مرغوب وما زالت عاقلة ولا تتقدم.

تراجع العلاقات الأمنية

وذكر تقرير صحفي إسرائيلي أن تراجعاً كبيراً طرأ في الفترة الأخيرة على العلاقات الأمنية بين إسرائيل وتركيا، وأن هذه الأخيرة ليست معنية بتسوية الخلاف بين الدولتين على خلفية اعتراض الجيش الإسرائيلي لأسطول الحرية لكسر الحصار عن غزة.

ونقل موقع «يديعوت أchronot»، اللكتروني، يوم الجمعة الماضي، عن مسؤولين سياسيين في الحكومة الإسرائيلية قولهم إن «العلاقات الأمنية مع تركيا مقلصة جدا» وكشفوا عن أن الاتصالات بين الدولتين لحل الخلاف بينها ما زالت عاقلة ولا تتقدم.

وقال أحد المسؤولين الإسرائيليين حول الاتصالات لحل الخلاف الذي نشأ في أعقاب اعتراض الأسطول، إن «الأتراك يخربون حاليا أية محاولة للتوصل معهم إلى تفاهات، وهم لا يريدون إغلاق الموضوع، وهذه (الاتصالات) عاقلة تماما، ورغم جهود الرئيس (الأميركي باراك) أوباما فإنهم لا يريدون التقدم في الموضوع».
رغم ذلك لم يستبعد المسؤولون الإسرائيليون احتمال تسوية الخلاف في

مقابلة خاصة مع المحلل السياسي في صحيفة «معاريف»

شالوم يروشالمي لـ «المشهد الإسرائيلي»: المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية ستُمنى بالفشل!

حتى الآن لم يتفق الجانبان على تسوية موضوع المعابر فما بالك عندما تصل المفاوضات إلى مواضيع الحل الدائم؟



المفاوضات: مراوحة المكان.

وأنا كمواطن إسرائيلي ومحل سياسي مستعد للمواقفة على قوات أجنبية أو قوات أميركية، لكنني لست نتنياهو. ولذلك فإن كل طرف يأتي إلى المفاوضات حاملاً مواقفه. كما أن الفلسطينيين ليسوا سهلين في هذه الأمور. ولذلك فإنه عندما يتم الحديث عن الحد الأدنى من المواقف فإن المقصود أمور كهذه. والحد الأدنى للموقف الإسرائيلي هو السيطرة على المعابر، وهذا الموقف لا يلتقي مع الموقف الفلسطيني الذي يطالب بدولة فلسطينية والسيطرة على الحدود وتقسيم القدس، وأن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، وإخلاء ٢٨٪ من المستوطنات، وهذا يعني أن مواقف الطرفين لا تلتقي أبداً.

(*) وزيرة العدل الإسرائيلية، تسيبي ليفني، دعت حزب العمل إلى الانضمام لحكومة نتنياهو. هل سيؤثر انضمام العمل للحكومة على التوصل لاتفاق أو حتى إلى المفاوضات؟

يروشالمي: «ليفني موجودة في ضائقة. وهي تدير المفاوضات، لكن لديها ستة نواب في الكنيست فقط. هذه ليست ليفني كما كانت مرة، عندما كانت قائمة بأعمال رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت ولديها حزب ممثل في الكنيست بـ ٢٨ نائباً. ولا توجد لديها قوة سياسية الآن، أمام نتنياهو والليكود ولبيرمان وحزب «البيت اليهودي». ولا أرى أن حزب يوجد مستقبلٌ ملتزم بالعملية السياسية. ولذلك فإنها بحاجة إلى مساندة، على شكل النواب الـ ١٥ لحزب العمل. لذلك هي تدعوهم إلى الانضمام للحكومة. لكن، برأيي، حزب العمل لن يضمن وحتى لو انضم فإن رئيس الحكومة لا يزال نتنياهو والحزب الحاكم لا يزال الليكود، وهناك لا مكان للتسوية من النوع الذي تحدثنا حوله أعلاه.

(*) الأميركيون ضالعون في تفاصيل المفاوضات طبعاً. هل معروف ما هو الموقف الأميركي حيال المطالب الإسرائيلي؟

يروشالمي: «وفقاً لمعلوماتي، فإن الأميركيين يرون أن بالإمكان التحدث عن قوات دولية. لكن هنا أيضاً، عندما يتم الكشف عن مضمون المحادثات، لن تتنازل إسرائيل عن مواقفها. والأمر الآخر هو أنه تبين أن الأميركيين حاولوا، أو يحاولون، دفع العملية السياسية لكنهم لا يستطيعون التغلب على المعارضة الإسرائيلية لنشر قوات أجنبية، لأنه عندما تبدأ إسرائيل بالتحدث عن أمنها فإن الأمور تتحول إلى خطوط حمراء. كما أن نتنياهو سمع عن ذلك في جميع خطباته. وبالمناصفة، بالإمكان سماع هذه المفاوضات من هذه الأثناء يجلسون ويتحدثون، وهذه المفاوضات تبدو مثل حوار بين طرفين. وفي حال نتج عن هذه المفاوضات شيء إيجابي فإني سأكون أول من ستصيهم المفاجأة.»

ومعروف أن قضايا الحل الدائم هي الحدود والقدس والمستوطنات وحق العودة، لكن الحديث الآن يدور حول بند واحد في قضية الحدود، يتعلق بموضوع السيطرة على المعابر في الحدود بين الدولة الفلسطينية عندما تقوم وبين الأردن، ولا توجد أية إمكانية للتوصل إلى اتفاق حول هذا الموضوع، لأن إسرائيل تريد أن تكون لديها السيطرة على المعابر، وبحق من ناحيتها. والفلسطينيون يقولون إنه إذا سيطرتم على المعابر فإنكم لا تعطوننا دولة فلسطينية، وتريدون أن تجعلونا نعيش في دولة فلسطينية مسجونة. كذلك فإن المحاولات من أجل التوصل إلى تسوية في هذا الموضوع ليست مقبولة على الجانبين. أي أن نشر قوات دولية هو حل ليس مقبولاً على إسرائيل، واقتراح إسرائيل بأن تستأجر المنطقة لسنوات طويلة ليس مقبولاً على الفلسطينيين. هذه هي صورة الوضع، ولذلك فإني أعتقد أن المفاوضات وصلت إلى مرحلة الانقراض تقريباً، وكل ذلك فيما المحادثات تجري حول أول موضوع يطرح للنقاش، ولم تتنازل بعد قضايا الحل الدائم الحقيقية. فكيف يمكن التوصل إلى اتفاق، فيما أنه حول موضوع المعابر، وهو مهم، لا توجد إمكانية للتوصل إلى اتفاق، ولذلك فإني أعتقد أن المفاوضات لا يمكن أن تتنجح.»

(*) عندما نتحدث عن موضوع المعابر، تقصد طلب الإفصار تقريباً، وكل ذلك فيما المحادثات تجري حول أول موضوع يطرح للنقاش، ولم تتنازل بعد قضايا الحل الدائم الحقيقية. فكيف يمكن التوصل إلى اتفاق، فيما أنه حول موضوع المعابر، وهو مهم، لا توجد إمكانية للتوصل إلى اتفاق، ولذلك فإني أعتقد أن المفاوضات لا يمكن أن تتنجح.»

يروشالمي: «لا يمكن قول أمر كهذا. لا يمكن اتهام إسرائيل بأنها لا تريد حل. ومؤكداً إسرائيل تريد حل الصراع، والسؤال هو بأي ثمن؟ نتنياهو لا يريد أن يدفع ثمناً يرى أنه لن يحل الصراع وإنما يعمق الصراع. وإذا فرضنا أننا نمنح الفلسطينيين السيطرة على المعابر الحدودية، فإن هذا سيشكل طريقاً سريعاً للإرهاب. ونحن نرى ما يحدث من حولنا. واعتقد أن هذا هو موقف نتنياهو. وقد وافق الفلسطينيون في مبادرة جنيف على نشر قوات أجنبية.

الشعب اليهودي سيكون مثل مصير شعبنا خلال سنوات الشتات بالضبط.»

وتابع أن الجيش الإسرائيلي كان وسيبقى الأمر الذي يقف بيننا وبين مصير الفناء، وهذا الأمر صحيح دائماً وحتى عندما نتوصل إلى ترتيبات سلام أو لا نتوصل إليها، ونحن نتطلع إلى تحقيق مثل هذه الترتيبات.»

وقال نتنياهو «إننا نعمل من أجل استنفاد احتمال السلام، ونحن لا نريد دولة ثنائية القومية وفي الوقت نفسه لا نريد فرعا إيرانيا في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) مثلما حدث عند حدودنا» في إشارة إلى حزب الله في لبنان وحركة حماس في قطاع غزة. واعتبر أن «هذا الأمر يلزم بأن تكون حدود إسرائيل الأمنية في غور الأردن، مثلما قال رابين في خطابه الأخير في الكنيست قبل موته بعدة أسابيع، وهذا كان سارياً حينذاك ويسري بشكل أكبر اليوم بعد صعود الإسلام المتطرف وبعد أن استولى وكلاء إيران على المناطق التي أخليها في لبنان وغزة.»

وقال المحلل السياسي في صحيفة «معاريف»، شالوم يروشالمي، لـ «المشهد الإسرائيلي»، فيما يتعلق بقرار اللجنة الوزارية تأييد مشروع قانون ينص على إجراء تأييد ثنائي أعضاء الكنيست، أي ٨٠ نائباً، من أجل إجراء مفاوضات حول القدس إن «المطالبة بوجود تأييد أغلبية كهذه في الكنيست من أجل التنازل عن منطقة الأراضي التي تخضع للسيادة الإسرائيلية ليست قصة جديدة، والقانون الإسرائيلي ينص على أن من يتنازل عن منطقة تخضع لسيادة إسرائيل سيخضع لتنتياهو في سن خطيرة، وأعتقد أنه يوجد نوع من التراث في هذا الموضوع وأنه من الصعب جدا على إسرائيل التنازل عن منطقة تخضع لسيادتها وكانت قد احتلتها، ونحن نرى ما يحدث عندما تم التنازل عن مستوطنة، أو ما حدث بعد الانسحاب من القدس، ومثل هذا الأمر يكتسب أهمية أكبر لدى الحديث عن تنازل في القدس وهضبة الجولان اللتين فرضت إسرائيل عليهما القانون الإسرائيلي واعتبرت بذلك أنها ضمتها إليها. ولذلك يحاول الجميع هنا تطبيق أنفسهم، وأنا لا أعتقد أن قانوناً كهذا سيتم سنه في الكنيست، كما أنه لا توجد مصلحة لتنتياهو في سن قانون كهذا. لكن، دائماً هناك محاولات كهذه، من أجل إرسال رسالة إلى الجانب الآخر بأنه لا يمكننا التنازل عن القدس. ورغم ذلك، فإن من يقول دائماً إنه لن يتنازل، يقدم في نهاية الأمر تنازلات في حال حدوث مفاوضات جديدة، مثلما حدث مع مصر، وقالوا حينها في إسرائيل إنهم لن يتنازلوا عن أي متر في سيناء، وفي نهاية المطاف تنازلوا عن كل سيناء.»

(*) المشهد الإسرائيلي: لكن في حالة الفلسطينيين، وبعد التقارير التي نشرتها أنت في «معاريف» خلال الأسبوع الماضي حول وصول المفاوضات إلى طريق مسدود، هل تعتقد أنه ما زال هناك جدوى من استمرار المفاوضات؟

يروشالمي: «لا توجد جدوى برأيي، وأعتقد أن استمرار المفاوضات سيؤدي إلى حالة إحباط كبيرة جداً، وحسبما هو معروف لي، فإن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود حول موضوع لا يصل إلى مكانة أي من مواضيع الحل الدائم.

كتب بلال صاهر:

قررت اللجنة الوزارية الإسرائيلية لشؤون سن القوانين، أول من أمس الأحد، تأييد مشروع قانون ينص على وجوب تأييد ٨٠ عضو كنيست، من أصل ١٢٠ عضواً، لإجراء مفاوضات مع «جهة أجنبية» حول انسحاب من القدس الشرقية أو تسليم أجزاء منها. ومن شأن هذا القانون، في حال سنه في الكنيست، أن يعرقل تقدم المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، التي انطلقت قبل نحو ثلاثة شهور، لأنه يمنع مجرد إجراء مفاوضات حول القدس الشرقية، والتي تعتبر إحدى أبرز قضايا الحل الدائم. وينص مشروع القانون، الذي طرحه عضو الكنيست يعقوب ليتسمان من كتلة «يهودت هتوراة» (حريدية)، على أنه في حال تم التوصل إلى اتفاق سياسي حول انسحاب من القدس الشرقية من دون المصادقة على ذلك في الكنيست وبتأييد أغلبية خاصة مؤلفة من ٨٠ عضو كنيست، فإن الاتفاق لن يكون ملزماً للكنيست أو الحكومة أو بلدية القدس. وأيد دعم مشروع القانون في اللجنة الوزارية ٥ وزراء من أحزاب الليكود وإسرائيل بيتنا» والبيت اليهودي، وعارض تأييده ٤ وزراء من حزبي «الحركة» برئاسة تسيبي ليفني، ويوجد مستقبل» برئاسة يائير لبيد.

وأعلنت رئيسة اللجنة الوزارية ووزيرة العدل، تسيبي ليفني، في ختام الاجتماع أنها تعترض الطعن في القرار. وقال الموقع الإلكتروني لصحيفة «هآرتس» إن ليفني، وهي رئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين، توجهت إلى لبيد، الذي أعلن في الماضي عن معارضته لـ «تقسيم القدس»، وطلبت منه الانضمام إلى طعنها ضد قرار اللجنة الوزارية. لكن على الرغم من اعتراضه على تأييد مشروع القانون هذا إلا أن لبيد أوجع ليفني أنه يرفض طلبها. وأشارت الصحيفة إلى أنه لا توجد قيود على المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية طالما لم يتم بحث الاستئناف على تأييد القانون في الحكومة.

ووفقاً لـ «هآرتس» فإن اللجنة الوزارية صادقت على مشروع القانون هذا خلافاً لموقف رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ونقلت عن مصادر في حزب الليكود ادعاءها أن نتنياهو توقع سقوط الاقتراح ولذلك فإنه لم يعمل من أجل منع التصويت عليه.

وجاء في حيثيات القانون أن «القدس، وهي المدينة التي تم توحيدها، لن يتم تقسيمها أو تسليم أجزاء منها لأي كان، وقدسية القدس لا تمنح للغيراء. ومشروع القانون هذا يمنع إمكانية أنه في أي مرحلة أو عملية سياسية ما، لن يكون، ولا حتى نقاش، حول مكانة مدينة القدس». وأوضح ليتسمان أنه طرح مشروع القانون لأنه حدث في الماضي أن تم التفاوض على انسحاب من مناطق في القدس الشرقية.

من جهته، كرر وزير خارجية إسرائيل السابق ورئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، أفيدور ليرمان، تهجماته ضد الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، معتبراً أنه ليس شريكاً للسلام وأنه لا جدوى من السعي الآن لاتفاق دائم بين إسرائيل والفلسطينيين. وقال ليرمان للإذاعة العامة الإسرائيلية: «الأحد الثالث، إن أبو مازن ليس شريكاً للسلام» وأنه «لا جدوى من السعي الآن إلى تسوية دائمة، وينبغي التركيز على تعميق التعاون الاقتصادي والأمني مع الفلسطينيين.»

واعتبر ليرمان أن المنهاج الدراسي الفلسطيني يتضمن تحريضاً على إسرائيل وقال إنه «يجب مطالبة الفلسطينيين بتغيير مناهجهم التدريسي من الأساس» لأن «كتيبتهم التدريسية لا تشمل خريطة لإسرائيل ولا توجد فيها كلمة واحدة عن المحرقة». وتابع أن وسائل الإعلام الرسمية في السلطة الفلسطينية «مبوءة بالتحريض المعادي للسامية وتمجد الحريين الانتحاريين». وقال إنه «فقط بعد أن يبدأ الفلسطينيون بتربية الجيل الشاب على السلام سيكون بالإمكان البدء في مفاوضات حقيقية حول تسوية دائمة.»

وتأتي أقوال ليرمان على خلفية تقارير نشرتها صحيفة «معاريف»، الأسبوع الماضي، تتحدث عن أن المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين، التي انطلقت قبل ثلاثة شهور تقريباً، قد وصلت إلى طريق مسدود في ضوء إصرار إسرائيل على نشر قوات من جيشها على طول غور الأردن. وفي غضون ذلك دعت وزيرة العدل الإسرائيلية ورئيسة طاقم المفاوضات مع الفلسطينيين، تسيبي ليفني، حزب العمل إلى الانضمام لحكومة بنيامين نتنياهو من أجل التأثير على القرارات المتعلقة بالمفاوضات ولصالح السلام مع الفلسطينيين. وقالت ليفني لإذاعة الجيش الإسرائيلي إن على حزب العمل الانضمام للحكومة، موضحة أن «تركيبية الحكومة ستؤثر بشكل كبير للغاية على القرارات السياسية التي سيتم اتخاذها». وأضافت أنه «إذا كان حزب العمل يسعى إلى رفع راية السلام فإن هذا يتطلب أكثر من مجرد خطاب. ومن أجل تمكين اتخاذ قرارات هامة ودراماتيكية في المستقبل فإن ثمة حاجة لدعم حقيقي وجوهري من داخل الحكومة.»

قوى أخرى تحطيم السلام. وأضاف نتنياهو أن «رابين عمل من أجل ضمان مناعة الجيش الإسرائيلي كأداة هامة لضمان مستقبلنا وتحقيق السلام مع جيراننا، ومن دون الجيش الإسرائيلي فإن مصير

اليوم انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل

استطلاع: أغلبية المواطنين العرب تعتقد أن على سلطاتها المحلية أن تهتم أكثر شيء بقضايا التعليم والمسكن

تجري اليوم الثلاثاء الانتخابات للسلطات المحلية في إسرائيل بما في ذلك السلطات المحلية العربية.

وفي هذه المناسبة قامت وحدة الاستطلاعات في مركز مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية في חיפה، بإشراف د. عاص أطرش، بإجراء استطلاع رأي عام حول أنماط التصويت لدى الناخب العربي لانتخابات السلطات المحلية بشكل عام، والمواقف حول قضية ترشح النساء بشكل خاص.

وأجري الاستطلاع في شهر تشرين الأول الحالي وشمل ٥١٣ مستطلافاً يشكلون عينة تمثيلية للمجتمع العربي البالغ (١٧ عاماً فما فوق)، وبنسبة خطأ محتملة لا تزيد عن ٥٪.

وأظهرت نتائج الاستطلاع مستويات منخفضة لرضا المستطلعين عن الخدمات العامة المختلفة للسلطات المحلية لم تتعد ٥٠٪. وتتنخفض هذه النسبة إلى قرابة ١٥٪ فيما يتعلق بتوفير مساكن للأزواج الشابة، حيث بلغت نسبة عدم الرضا حتى عدم الرضا بناتنا إلى (٧٣٪) والرضا بمدى متوسط يصل إلى ٢٤٪.

وقال المستطلعون إن أهم قضيتين يتوجب على السلطة المحلية التعامل معهما هما التعليم الرسمي (المدارس) بنسبة ٥٣,٣٪، وقضية الأراضي للأزواج الشابة بنسبة ٤٥,٨٪. أما أهمية باقي الخدمات، كالنظافة والصحة والبنية التحتية، فقد جاءت من حيث الأهمية بعد التعليم الرسمي وتوفير المسكن.

تناول الاستطلاع أيضاً أسئلة حول أداء رئيس السلطة المحلية وعمله. وقد قال ٦٦٪ من المستطلعين إن على رئيس السلطة المحلية أن يأخذ دوراً فعالاً في القضايا السياسية التي تواجه العرب في إسرائيل، و٢٢٪ قالوا إن ذلك يجب أن يكون خاضعاً للظروف.

كذلك طلب من المستطلعين أن يختاروا أهم دافعين يؤثران حسب رأيهم على اختيار الناس عند التصويت لمرشح الرئاسة. وقد أظهرت النتائج أن أغلبية المستطلعين (٥٦٪) يعتقدون أن الدافع الرئيس والأكثر تأثيراً على اختيار الناس لمرشح الرئاسة هو الانتماء العائلي، ويليه كفاءة المرشح في إدارة السلطة المحلية بنسبة ٢٧,٢٪.

أما الدافع الثاني الأكثر أهمية والذي يؤثر على اختيار الناس فهو البرنامج الانتخابي بنسبة (٣٣٪) ويليه الانتماء الحزبي بنسبة ٢٦,٩٪ ومن ثم كفاءة المرشح - ٢٦,٣٪. ولم تختلف النتائج كثيراً عندما سُئل المستطلعون عن أهم الدوافع لاختيار قوائم مرشحي العضوية للمجلس البلدي، وقد أظهرت النتائج أن الانتماء العائلي هو أهم العوامل وبنسبة ٥٩,٩٪.

وفحص القسم الآخر من الاستطلاع مواقف المستطلعين من ترشيح امرأة، وتبين أن ٦٨,٤٪ من المستطلعين يؤيدون ترشيح قريباتهم (الأخت، الابنة، الزوجة، امرأة من العائلة) لترئاسة السلطة المحلية إذا كانت لديها الرغبة في ذلك، وترتفع النسبة إلى ٧٢,٨٪ لدى الحديث عن ترشيحهم لعضوية المجلس البلدي.

وقد أيد (٨٥٪) من المستطلعين الخطوة التي قامت بها امرأة لترشيح نفسها لرئاسة السلطة المحلية، و٢٠,٢٪ يرون أنها خطوة قد تحفز النساء مستقبلاً على ترشيح أنفسهن لرئاسة السلطة المحلية. في المقابل وجد الاستطلاع أن ٨٧,٣٪ من المستطلعين يؤيدون ترشيح امرأة لرئاسة السلطة المحلية و٨٥,٦٪ يؤيدون ترشيح امرأة لعضوية المجلس البلدي.

وعلى مستوى التصويت للمرشحة في الانتخابات المحلية قال ٩٣,٧٪ إنهم مستعدون للتصويت لامرأة إذا كانت بنفس كفاءات الرجل. في المقابل نجد أنه فقط ٣٣٪ من المستطلعين يعتقدون أن بإمكان الرجل إدارة شؤون السلطة المحلية بشكل أفضل من المرأة. و٥٥,٥٪ يعتقدون أنه لا يوجد فرق في إدارة السلطة المحلية إذا كانت للرجل والمرأة نفس الكفاءة، و٨٣,٣٪ يعتقدون أن بإمكان المرأة أن تدير السلطة المحلية بشكل أفضل.

كما فحص الاستطلاع الأسباب المحتملة، حسب رأي المستطلعين، لنقله عدد النساء المرشحات للانتخابات المحلية القريبة، ووجد أن عامل العادات والتقاليد يحصل على أعلى نسبة ويوافق عليه (٢٩,٢٪) يليه الاعتقاد بأن النساء عاطفيات إذ يوافق على هذا التفسير (٢٦,٦٪) في حين رأى (٢٠,٨٪) أن النساء لا يرغبن في الترشح، و(١٨,٥٪) قالوا إن العقيدة الدينية تحول دون ذلك.

تجدر الإشارة إلى أن الاستطلاع شمل أيضاً العديد من الأسئلة الأخرى.

إعداد: برهوم جرابسي

«المشهد الاقتصادي»

موجز اقتصادي

التضخم المالي في أدنى مستوياته

قال التقرير الشهري لمكتب الإحصاء المركزي الصادر في الأسبوع الماضي إن التضخم المالي في شهر أيلول الماضي، سجل صفراً، ولم يتغير عما كان عليه في شهر آب الماضي، وبذلك يكون التضخم قد ارتفع في الأشهر التسعة الأولى من العام الجاري ١٨٪، وسط مؤشرات لأن يكون أقل حتى نهاية العام. وقد سجل التضخم المالي في الأشهر الـ ١٢ الأخيرة، ارتفاعاً بنسبة ١٣٪، وهو بذلك يقترب كثيراً إلى الحد الأدنى لمجال التضخم الذي حددته السياسة الاقتصادية في سنوات العقد الأخير، في حين أن النمط القائم منذ سنتين طويلة أن التضخم في الربع الأخير من كل عام كان عادة منخفضاً، وفي كثير من الأحيان يتراجع (سلبياً)، ما يعني أن التضخم قد ينتهي في العام الجاري إلى ما دون النسبة المسجلة في الأشهر التسعة الأولى. وتأتي هذه المعطيات خلافاً للتقديرات التي كانت سائدة في نهاية العام الماضي، بالنسبة للعام الجاري، إذ لم يستبعد بنك إسرائيل المركزي أن يقفز التضخم في هذا العام إلى نسبة ٤٪، إلا أن كل نسب التضخم الشهرية، باستثناء شهر حزيران الماضي، الذي ارتفعت فيه ضريبة المشتريات، كانت منخفضة. ومن المعطيات التي تضمنها تقرير مكتب الإحصاء أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت في الشهر الماضي بمعدل ٠٫٢٪، بينما انخفضت أسعار الفواكه الطازجة بمعدل ٨٪. كما انخفضت أسعار السكن بنسبة طفيفة (٠٫٠٪) مقابل ارتفاع أسعار التعليم وأدواته، بنسبة تقارب ١٠٪ مع افتتاح السنة الدراسية. ويستبعد محللون أن يقدم بنك إسرائيل المركزي على تخفيض إضافي للفائدة البنكية نتيجة نسبة التضخم، إذ أن البنك أقدم على تخفيض الفائدة في مطلع العام الجاري، رغم أن الحكومة لم تعين محافظاً جديداً للبنك، وتبلغ نسبة الفائدة الأساسية حالياً ١٪، ولهذا فإن البنك سيفضل هذه المرة انتظار تعيين المحافظ الجديد كي يتلاءم القرار مع السياسة التي سيتبعها خاصة بالنسبة للفائدة واستعمالها كأداة لمقاومة انخفاض سعر صرف الدولار، من جهة، وتوجيه التضخم المالي ليبقى في الإطار الذي حددته السياسة الاقتصادية، من جهة أخرى.

مبادرة لإقامة طاقم سيدات أعمال إسرائيلية

أعلنت عوفرا شتراوس، رئيسة مجموعة «شتراوس» من أكبر شركات تصنيع المنتجات ومنتجات الحليب المصنعة، عن مبادرة لإقامة طاقم جديد لسيدات الأعمال، وهذا من خلال رئاستها لجمعية «ياسمين»، التي تعنى بتشجيع النساء المبادرات لمشروعات اقتصادية بمستويات مختلفة.

وتقول شتراوس إن المبادرة تركز في هذه المرحلة في إقامة طاقم لسيدات أعمال لمصالح اقتصادية صغيرة ومتوسطة، ومن برنامج الطاقم إجراء لقاءات مع سيدات أعمال بنفس المستوى من العالم، من أجل التشجيع وتبادل الخبرات. وتضيف شتراوس أن معطيات إسرائيل بشأن مبادرات النساء لفتح مصالح اقتصادية سيئة للغاية مقارنة مع العالم، فنسبة المصالح الاقتصادية التي تقودها نساء فقط في إسرائيل تقل عن واحد بالمائة (٠٫٨٪)، بينما في أوروبا تصل إلى ١٠٫٦٪ وفي الولايات المتحدة الأمريكية ١٢٫٧٪. كذلك فإن المصالح الاقتصادية المشتركة بين رجال ونساء في إسرائيل أقل مما هي في أوروبا - ٢٤٪، وفي الولايات المتحدة الأمريكية - ٣١٫٣٪.

وتقول جمعية «ياسمين» إنه وفق أبحاث كثيرة جرت على مر السنين، يظهر أن النساء يواجهن في كل العالم صعوبات في الحصول على اعتمادات من البنوك، خلافاً لما يواجهه الرجال بشكل عام، وهذا على الرغم من أن انتظام تسديد الديون التي تحصل عليها النساء أعلى من مستوى انتظام تسديد ديون الرجال. وبحسب الملحق الاقتصادي لصحيفة «يديعوت أحرؤوت» - «مامون» - فإن أكبر البنوك الإسرائيلية «هوعليم» بدأ في الأونة الأخيرة في برنامج اعتمادات مالية لتشجيع النساء على فتح مصالح اقتصادية صغيرة.

تنقيب إسرائيل في

«المتوسط» لم يعثر على نفط

أعلنت شركة «شيم» التي حصلت على امتياز من الحكومة الإسرائيلية للتنقيب عن النفط في أعماق البحر الأبيض المتوسط قبالة شواطئ مدينة أسدود، أن عمليات التنقيب لم تسفر عن إيجاد نفط، وأن ميزانية ١٧٥ مليون دولار تم رصدها لهذا المشروع باع بالفشل.

وكانت التوقعات الإسرائيلية بأنه قد يتم العثور على بئر نفط في المكان، سعته نحو ١٢٠ مليون برميل نفط، وقبل عدة أشهر أعلنت الشركة عن العثور على غاز في المكان، ثم أعلنت لاحقاً عن قرب العثور على نفط، ولكن تحت طبقة أرض سميكة، ولكن الحفريات التي استمرت عدة أشهر أسفرت عن لا شيء في المكان.

وحسب التقارير التي نشرت في الأيام الأخيرة، فإن مشروع التنقيب عن النفط في المكان إياه لاقى سلسلة من الصعوبات، خاصة بعد أن تبين للجيش الإسرائيلي أن مكان التنقيب هو منطقة تدريبات عسكرية للجيش الإسرائيلي، وأكثر من مرة طلب الجيش من الشركة إخلاء المكان لغرض إجراء تدريبات عسكرية، وهذا ما زاد من تكاليف المشروع بعدة ملايين من الدولارات.

وقال رئيس الشركة، وهو رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي السابق، غابي أشكنازي، إن هذه خيبة أمل كبيرة، لكن الشركة ستواصل التنقيب عما يمكن إيجاده في مكان التنقيب، وبالأساس، كما يبدو، عن كميات غاز طبيعي إضافية.

وقالت الصحافة الاقتصادية الإسرائيلية إن إسرائيل امتلت كثيراً في العثور على نفط في المكان، كي يكون خطوة إضافية «لاستقلال إسرائيل بالطاقة»، وتتخوف إسرائيل حالياً من أن فشل العثور على نفط في المكان المذكور سيردع مستثمرين محليين وأجانب عن رصد أموالهم في مشاريع تنقيب مستقبلية.

تقرير جديد: ثلث العائلات في إسرائيل فقيرة قبل تلقي المخصصات الاجتماعية!

* ٣٣٪ من العائلات تعيش في دائرة الفقر رغم أن التقرير الرسمي يتحدث عن ٢٠٪ من العائلات *

* الفقر يتفاقم بين المسنين والحكومة تسعى لرفع جيل التقاعد كي توفر في مخصصات الشيخوخة *

* ٤٠٪ من المسنين مدخولهم الشهري يقل عن ١٣٨٠ دولاراً بينما حاجتهم شهرياً ٣ آلاف دولار *



ظهور من المسنين الإسرائيليين المعوزين ينتظر أمام أحد مراكز توزيع المعونات الغذائية

ولم يضمنا خلال سنوات عملهم توفيراً تقاعدياً. كذلك نقول مؤسسة الضمان الاجتماعي إن كل المسنين الذين وصلوا ضمن أفواج المهاجرين الجدد في العقدين السابقين كانوا من دون رواتب تقاعدية، ولهذا كانت نسبة الفقر بينهم عالية، ولكن هذه الشريحة في تناقص مستمر بفعل الوفيات في جيل متقدم، وقد أقر الكنيست قبل خمسة أعوام مشروع قانون للتوفير التقاعدي الالزامي، على أن يكتمل تطبيقه كلياً على الحرفيين المستقلين وكل المستقلين والأعمال الحرة حتى العام ٢٠١٥.

إلى ذلك، فإن مؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية كانت قد حذرت على تقرير مفصل أصدرته قبل بضعة أشهر من أنها لن تكون قادرة على تسديد التزاماتها بمخصصات الشيخوخة حتى العام ٢٠٣٠، إذ أن هذه المخصصات ستؤدي إلى عجز كبير في ميزانية المؤسسة، وهذا بسبب ارتفاع معدل الأعمار، ولذا فإن حكومة بنيامين نتنياهو سعت في دورتها السابقة لرفع جيل التقاعد لدى النساء إلى ٦٤ عاماً، ولكن أمام الضغط البرلماني جرى تأجيل الأمر إلى العام ٢٠١٦ للنظر فيه من جديد، كذلك تتعالى أصوات تطلب برفع جيل التقاعد للرجال إلى ٧٠ عاماً.

منظمة OECD تحذر إسرائيل من مغبة تدني نسبة المشاركة في العمل!

* مليوناً شخص خارج سوق العمل وبالأساس من الحريديم الممتنعين عن العمل والعرب المحرومين من فرص العمل *

إلى ذلك، قال تقرير لمكتب الإحصاء المركزي إن البطالة في شهر آب الماضي وصلت إلى أدنى مستوى لها منذ ٢٠ عاماً وبلغت ٦٫١٪. وهذا بموجب طريقة الاحتساب الجديدة للبطالة في إسرائيل، التي دخلت حيز التنفيذ في مطلع العام ٢٠١٢، إذ أن الاحتساب الجديد رفع نسبة البطالة، لأنه بدأ يشمل البلدات الصغيرة التي يقل عدد السكان فيها عن ألفي نسمة، وهذه بلدات قسم منها بلدات عربية فيها نسبة بطالة عالية جداً.

والملفت للنظر أن البطالة في شهر آب الماضي ارتفعت بين الرجال من ٦٫٣٪ في شهر تموز إلى ٦٫٤٪، بينما انخفضت البطالة بين النساء من ٦٪ في شهر تموز إلى ٥٫٨٪.

وبلغ عدد المشاركين في سوق العمل من سن ١٥ عاماً وما فوق ٣٫٧ مليون نسمة، وقارب عدد عاطلين عن العمل إلى ٢٣٦ ألف عاطل عن العمل بدلا مما يقارب ٢٣٠ ألف عاطل عن العمل في مطلع العام الجاري.

وهذه المعطيات تقل عن تقديرات وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي، إذ قالت التوقعات إن البطالة في إسرائيل ستكون في العام الجاري ٦٫١٣٪ بمعدل ٦٫١٪، على أن ترتفع في العام المقبل ٢٠١٤ إلى ٦٫٩٪، إلا أن البطالة في انخفاض مستمر منذ شهر تشرين الأول من العام الماضي - ٢٠١٢، حين بلغت ٧٪، ثم تراجعت، وعادت لترتفع قليلاً في أشهر ربيع العام الجاري إلى ٦٫٨٪، ثم عاودت الانخفاض إلى ٦٫١٪ في شهر آب.

سلطة الضرائب تتوقع عام جباية ضرائب ١٫٨ مليار دولار

* مداخيل الضرائب في ارتفاع مستمر منذ الربع الثاني من العام الجاري *

* صندوق النقد الدولي يخفض توقعات النمو الاقتصادي في إسرائيل *

والسابع، فيما كانت المداخيل في الشهر الثامن الماضي مطابقة جداً للتوقعات.

ويقول بنك إسرائيل في تقرير له إن الزيادة في مداخيل الضريبة ملموسة حتى بعد تجنب الزيادة الحاصلة بفعل زيادة بعض الضرائب حتى الآن، ومنها ضريبة المشتريات، في مطلع شهر حزيران الماضي بنسبة ٨٪. وبحسب تقديرات سلطة الضرائب فإن إجمالي جباية الضرائب في العام الجاري قد يصل إلى ٦٧٫٨ مليار دولار بدلا من ٦٦ مليار دولار وفق التخطي. إلى ذلك، فقد توقع صندوق النقد الدولي أن ينمو الاقتصاد الإسرائيلي في العام الجاري بنسبة ٣٫٨٪، مقابل ٣٫٣٪ في العام المقبل ٢٠١٤، وهذا يعد أقل من توقعات الصندوق السابقة، إذ أن الصندوق يتوقع انعكاس الأزمات الاقتصادية في أسواق عالمية تتلقى صادرات إسرائيلية على الاقتصاد الإسرائيلي، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية. كذلك يتوقع الصندوق أن يكون التضخم المالي في إسرائيل في العام الجاري ١٫٦٪، مقابل ٢٫١٪ في العام المقبل - ٢٠١٤.

العربية تغادر بلداتها يومياً لغرض العمل.

وفي المقابل، فإن نسبة البطالة والحرمان تستفحل بين النساء العربيات، إذ تفيد سلسلة من التقارير إن ٧٠٪ من النساء العربيات لا يشاركن في سوق العمل بفعل حرمان البلدات العربية من أماكن العمل الملائمة. ومن المعطيات المقلقة التي تظهر باستمرار أن ٣٠٪ من النساء العربيات اللاتي بحورتهم شهادات جامعية ومهنية عاطلات عن العمل، كما أن ٥٠٪ من اللاتي يحملن شهادات جامعية يعملن في وظائف أقل من مستوى تعليمهن العلمي.

وبلغت نسبة المشاركة في العمل بين الرجال فوق ١٨ عاماً في سوق العمل في شهر آب الماضي ٦٩٫٨٪، وبين النساء ٥٨٫٨٪.

وتابع غوريه قائلًا إن عدم انخراط «الحريديم» والعرب في سوق العمل هو «قنبلة موقوتة تهدد الاقتصاد الإسرائيلي، بحسب تعبيره. وقال إن متخذي القرارات يرهنون كثيراً على الأجيال القادمة، لكنهم لا يوفون الجيل الحالي حقه، فهو المؤثر مباشرة على الأوضاع الاقتصادية الحالية ويرسم ملامح المستقبل. وقال كوهين في اللقاء ذاته إن هذا الأمر يشكل بالنسبة لإسرائيل تحدياً أكثر من تحدي المشروع النووي الإيراني، بحسب تعبيره، وقال إن إسرائيل أمام مهمة صعبة، وعليها فتح آفاق ومجالات عمل أمام الشرائح التي لا تنخرط في سوق العمل.

وتابع كوهين داعياً حكومته إلى رفع ميزانيات الرفاه الاجتماعي، وفي المقابل، تحويل الأموال التي تم تقليصها من المخصصات الاجتماعية، مثل مخصصات الأولاد، لفتح أماكن عمل ورفع مستوى معيشة من لا ينخرطون في سوق العمل، ويقصد المتقدمين في السن.

أظهر تقرير جديد لمؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) أن نحو ٣٣٪ من العائلات في إسرائيل هي في الأصل عائلات فقيرة، ولكن قسماً منها يرتفع إلى ما فوق خط الفقر بفعل مخصصات الضمان الاجتماعي على أنواعها المختلفة. كما يظهر من التقرير أن هناك ارتفاعاً في مخصصات الشيخوخة، رغم أن المخصصات للفرد الواحد لم ترتفع، ولهذا فإن الارتفاع ناجم أساساً عن ارتفاع معدل الأعمار في إسرائيل.

وقال التقرير إن ٣٢٫٨٪ من العائلات في إسرائيل هي في الأصل تحت خط الفقر، قبل احتساب المخصصات الاجتماعية التي تتلقاها العائلات في مسارات مختلفة، وبذا فإن عدد العائلات الفقيرة في إسرائيل تصل إلى نحو ٧٣٠ ألف عائلة، ويعيش في هذه العائلة ٢٫٥ مليون نسمة.

وفي تفصيل المعلومات يظهر أن نسبة العائلات اليهودية الفقيرة قبل تلقي المخصصات الاجتماعية هي ٢٨٪، مقابل ٤٠٪ من العائلات العربية، وبين عائلات المهاجرين الجدد تصل إلى ٤٠٪، وأساس الفقر بين اليهود هو بين اليهود المتدينين المتزمتين (الحريديم).

وتسبب معطيات مؤسسة التأمين الوطني الجديدة هذه، تقرير الفقر الذي من المفترض أن يصدر بعد خمسة إلى ستة أسابيع على الأرجح وسيكون عن العام الماضي - ٢٠١٢، وفي كل واحد من هذين التقريرين هناك جدول يوضح نسبة الفقر قبل دفع المخصصات الاجتماعية وبعدها.

وقد سجل الفقر في تقرير العام الماضي ارتفاعاً، من ٢٤٫٤٪ في العام ٢٠١٠ إلى ٢٤٫٨٪ في العام ٢٠١١، وللعام الثاني على التوالي واصل الفقر تراجعاً بين اليهود، إذ بلغت نسبة الفقر بينهم أقل من ٨٫٧٪، في حين أن نسبتهم بين العرب وحمدهم قرابة ٥٧٪ وبين أطفالهم قرابة ٦٦٪.

وارتباطاً بالتقرير الجديد الصادر في الأيام الأخيرة، فإن التقرير السابق بين مرة أخرى أن الفقر بين العرب أكثر عمقا من الفقر بين اليهود، واستناداً إلى معطيات التقرير فإن المخصصات الاجتماعية أنقذت نحو ٥٠٪ من اليهود ورفعتهم من تحت خط الفقر، بينما المخصصات ذاتها أنقذت ١١٪ فقط من الفلسطينيين من تحت خط الفقر. وهذا يعني أن الفقر بين العائلات اليهودية انخفض إلى نسبة ١٤٪ وبين العائلات العربية إلى ٥١٪، وفي المجمل العام فإن المخصصات الاجتماعية قلصت نسبة العائلات الفقيرة من نحو ٣٣٪ إلى ما يقارب ٢٠٪.

لكن حسب كل التقارير فإن العائلات التي ترتفع إلى ما فوق خط الفقر تبقى عملياً في دائرة الفقر، لأن الإحصائيات قد تخرجها من دائرة الفقر بفعل مبالغ زهيدة جداً لا تتعدى بضعة شواكل، وهذا لا يمكن أن يسفحها ويخرجها من دائرة الفقر.

إلى ذلك، فقد قال تقرير آخر لمؤسسة الضمان الاجتماعي إن إجمالي مخصصات الشيخوخة التي تدفعها العائلات التي ترتفع سنوياً ارتفع من ٥٫٢ مليار دولار في العام ٢٠٠٨ إلى ٦٫٨ مليار دولار في العام ٢٠١٢، وهذا على الرغم من أن المخصصات لم ترتفع عملياً خلال السنوات الماضية، ولكن ما رفع قيمة تلك المخصصات هو استمرار ارتفاع معدلات الأعمار، وهي نحو ٨٤ عاماً للنساء و٨١ عاماً للرجال.

وتدفع المؤسسة مخصصات الشيخوخة لكل امرأة بلغت ٦٢ عاماً وللرجل



الشعار: بيبي جيد للاغتيال فقط.

فجوات كبيرة في الأوضاع الاجتماعية بين إسرائيل والدول المتطورة

* ٣١٪ من الجمهور في إسرائيل يواجه خطر الفقر مقابل ١٧٪ في دول OECD

* ٣٦٪ من الجمهور فوق العمر الجامعي لديه شهادة لقب أول مقابل ٣٩٪ في دول OECD

* رغم امتناع مليوني شخص عن الانخراط في سوق العمل

فإن نسبة المنخرطين في إسرائيل تبقى أعلى من دول OECD

أولى فيها معدل قتلى حوادث السير متدنية، إذ انخفض عدد القتلى من معدل ١٣ قتيلًا لكل مليار كيلومتر من السفر في العام ٢٠٠٠ إلى ٧ قتلى بنفس المقياس في العام ٢٠١٠. وقد شهدت إسرائيل تحولا كبيرا في معدلات القتلى في حوادث السير في السنوات الثماني الأخيرة، حينما هبط معدل عدد القتلى سنويا من ٤٨٠ قتيلًا سنويًا إلى ما بين ٣٣٠ وحتى ٣٧٠ قتيلًا سنويًا، رغم التكاثر السكاني، والارتفاع المستمر في عدد السيارات بالنسبة للسكان، وهذا نابع بالأساس من تطوير كبير لشبكة الشوارع، وخاصة بين المدن والمناطق وازدياد الشوارع السريعة.

ورغم هذا، فإن معدلات القتلى بين العرب في إسرائيل تبقى أعلى بكثير مما هي عليه بين اليهود، ففي حين أن نسبة العرب تشكل ١٨٪ من السكان، و١٣٪ من حملة رخص السياقة، إلا أن نحو ٣٢٪ من قتلى حوادث الطرق في إسرائيل هم من العرب، ومن أبرز الأسباب لهذه الظاهرة هو استمرار وجود شوارع خطرة في محيط البلدات والمناطق العربية، وضعيفة من حيث مستوى البنية التحتية، إضافة إلى أن ٧٠٪ من القوى العاملة العربية في إسرائيل تضطر إلى مفادرة بلداتها للعمل في مناطق غالبًا ما تكون بعيدة.

الجريمة

أما من حيث الجريمة فيقول التقرير إن معدل جرائم القتل قريب من المعدل القائم في الدول الأعضاء في منظمة OECD، إذ بلغ معدل القتلى ٤ قتيل لكل مئة ألف مواطن في إسرائيل، مقابل (٢ قتيل في دول OECD، ويظهر أن أدنى معدلات القتل نجدها في النمسا وسلوفينيا واليابان، حيث يهبط المعدل إلى ٠,٦ قتيل لكل مئة ألف مواطن.

أما نسبة من تعرض لاعتداءات فيقول التقرير إن ١٨٪ من السكان بالمعدل أبلغوا عن تعرضهم لحالة اعتداء بأي مستوى كان، مقابل معدل ٣٪ في دول OECD. كما أعلن ٧٣٪ من المواطنين في إسرائيل أنهم يشعرون بأمان لدى التجوال في ساعات المساء وحدهم، مقابل ٦٧٪ في دول OECD.

البيئة

وبلغ ضخ المياه للمواطن الواحد في إسرائيل ٢٢٠ مترًا مكعبًا في العام ٢٠١٠، مقابل معدل ٨٥٠ مترًا مكعبًا للمواطن في دول OECD.

وينتج المواطن في إسرائيل بالمعدل ١,٧ كيلوغرام من النفايات يوميًا، مقابل ١,٦ كيلوغرام في دول OECD.

واليابان، حيث أن النسبة بين الرجال أعلى بـ ١٪ مما هو بين النساء. ويقول التقرير إن الأولاد القاصرين الذين يعيشون في عائلات ليس فيها عامل من بين أحد الوالدين تكمن في دفع نسبة عالية منهم مستقبلاً إلى تقليد الوضع الذي عاشوه، ما يعني عدم انخراطهم في سوق العمل، أو على الأقل عدم الانخراط في عمل منظم.

وتجد أن أدنى معدل لخطر الفقر الذي يواجهه الجمهور بشكل عام هو في هولندا، إذ تبلغ النسبة ١١٪، وهي النسبة ذاتها التي كانت في العام ٢٠٠١، وتليها النمسا - ١٣٪ ثم فرنسا والسويد وفنلندا - ١٤٪، وهذه المعطيات قريبة أيضًا بالنسبة لخطر الانزلاق إلى ما دون خط الفقر بين الأطفال، وكما يبدو فإن تدني معدلات الولادة تنعكس أيضًا على هذه النسب، إذ أن أدنى نسبة لخطر الفقر على الأطفال نجدها في الدانمارك، حيث النسبة ١٠٪ تليها فنلندا ثم السويد والنمسا وهولندا وألمانيا حيث ترتفع النسبة في كل منها إلى ١٥٪.

سوق العمل

والملفت في التقرير أن نسبة المنخرطين في سوق العمل من عمر ٦٤ إلى ٦٤ عامًا في إسرائيل بلغت في العام ٢٠١٢ ٧٤٪، مقابل ٧١٪ في دول OECD المتطورة الأعضاء في منظمة OECD، كما أن نسبة البطالة في إسرائيل في العام الماضي بلغت بالمعدل ٥,٩٪، مقابل ٧٪ في دول OECD. وتأتي هذه المعطيات على الرغم من أن نحو مليوني شخص في إسرائيل في جيل العمل ليسوا منخرطين في سوق العمل (طالع تقريرنا أوسع في الصفحة الاقتصادية)، وهذا بفعل امتناع الغالبية الساحقة من الرجال اليهود المتدينين المتزمتين عن العمل، من منطلقات دينية ونمط حياة تقشفي وانعزالي عن العالم المفتوح، والجمهور الثاني هو جمهور النساء العربيات اللاتي هن عمليا محرومات من فرص العمل.

التعليم العالي

ويقول التقرير إن نسبة الحاصلين على شهادة اللقب الجامعي الأول من الجمهور بشكل عام (من جيل التعليم الجامعي وما فوق)، بلغت ٣٦٪، بينما معدل النسبة في دول OECD في العام ٢٠٠١ بلغت ٣٩٪، وأعلى النسب نجدها في بولندا إذ تصل إلى ٥٨٪. وبحسب التقرير، فإن نسبة الحصول على اللقب الأول بين النساء في إسرائيل أعلى بـ ١٢٪ مما هي بين الرجال، وهذا الأمر قائم في غالبية الدول الأعضاء في منظمة OECD، باستثناء تركيا

أظهر تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي نشر في الأسبوع الماضي أن هناك فجوات كبيرة في الأوضاع الاجتماعية في إسرائيل مقارنة مع الدول المتطورة، وخاصة تلك الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، وهذا في مجالات عدة من مستويات فقر وبطالة والتعليم ومواصلات وغيرها، ما يؤكد سوء الأوضاع الاجتماعية في إسرائيل مقارنة مع تلك الدول المتطورة، خاصة إذا ما تم إخراج جمهور المتدينين المتزمتين «الحريديم» من اليهود في إسرائيل، في حين أن ما يضعف المستوى الاجتماعي هو أوضاع العرب في إسرائيل التي هي انعكاس لسياسة التمييز الرسمية ضدهم.

الفقر

يقول التقرير إن ٣١٪ من الجمهور في إسرائيل كان في العام ٢٠١١ يواجه خطر الفقر مقابل ١٧٪ معدل دول الاتحاد الأوروبي، فمثلاً دول مثل إسبانيا واليونان التي شهدت أضعف الأزمات الاقتصادية في السنوات الثلاث الأخيرة بلغت فيها نسبة الذين يواجهون خطر الفقر ٢٠٪. ونشر في الصفحة الاقتصادية من هذا العدد تقريراً عن معطيات الفقر اعتماداً على تقرير لمؤسسة الضمان الاجتماعي الرسمية (مؤسسة التأمين الوطني) يتناول هذا الموضوع من جوانب أخرى.

ويقول تقرير مكتب الإحصاء إن ٤٤٪ من العائلات التي فيها والد واحد (أب أو أم) وفيها أبناء قاصرون تواجه خطر الفقر، بينما هذه النسبة كانت ٤١٪ في العام ٢٠٠١، وتحيط هذه النسبة في الدول الأوروبية إلى ٣٥٪ بالمعدل، وأيضا هذه النسبة تشكل ارتفاعاً عما كانت عليه في العام ٢٠٠١ حيث بلغت ٣٢٪.

كذلك يبين التقرير أن ٤٠٪ من الأطفال والقاصرين في إسرائيل يواجهون خطر الفقر، مقابل ٢٠٪ في الدول الأوروبية كمعدل، ونذكر هنا أن نسبة الفقر الرسمية بين الأطفال العرب في إسرائيل في العام ٢٠٠١، كانت ٦٧٪، مقابل ٢١٪ بين الأطفال اليهود، و١٤٪ بين الأطفال اليهود من دون «الحريديم».

وجاء أيضاً أنه في السنوات الأخيرة طرأ ارتفاع في نسبة الأطفال والقاصرين في أوروبا الذين يعيشون في عائلات لا يوجد فيها عامل، وذلك من ٨٪ في العام ٢٠٠١ إلى ٩,٣٪ في العام ٢٠١١، بينما هذه النسبة تراجعت في إسرائيل من

أظهر تقرير جديد لمكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي نشر في الأسبوع الماضي أن هناك فجوات كبيرة في الأوضاع الاجتماعية في إسرائيل مقارنة مع الدول المتطورة، وخاصة تلك الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD، وهذا في مجالات عدة من مستويات فقر وبطالة والتعليم ومواصلات وغيرها، ما يؤكد سوء الأوضاع الاجتماعية في إسرائيل مقارنة مع تلك الدول المتطورة، خاصة إذا ما تم إخراج جمهور المتدينين المتزمتين «الحريديم» من اليهود في إسرائيل، في حين أن ما يضعف المستوى الاجتماعي هو أوضاع العرب في إسرائيل التي هي انعكاس لسياسة التمييز الرسمية ضدهم.

على ذمة «يديعوت أحرونوت»:

الحكومة الإسرائيلية تدرك أن توجهات إيران الأخيرة «جديدة ومثيرة»!

* ومع ذلك تسود تخوفات لدى إسرائيل من أن تتحوّل مواقف إيران الأولية إلى مواقف نهائية *

اتهم رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، إيران بأنها ضللت المجتمع الدولي بشأن برنامجها النووي، وأن على إيران إثبات نواياها على خلفية محادثات جنيف بالأفعال وليس بالأقوال، ودعا إلى عدم تخفيف العقوبات ضدها وإنما إلى تشديدها.

وقال نتنياهو لدى افتتاح اجتماع حكومته الأسبوعي أول من أمس الأحد، إنه «في الأسبوع الماضي تم بدء جولة محادثات أخرى بين الدول العظمى وإيران، ويحظر علينا أن ننسى أن النظام الإيراني ضل المجتمع الدولي بشكل منهجي».

وأضاف نتنياهو أنه في العام ٢٠٠٦ كان لدى إيران ١٦٧ جهاز طرد مركزي «اليوم، وعلى الرغم من كل وعودهم، يوجد لديهم أكثر من ١٨ ألف جهاز طرد مركزي، أي أنهم ضاعفوا عددها بأكثر من ١٠٠ مرة، وذلك خلال محادثات تم خلالها دعوتهم إلى وقف إنتاج أجهزة الطرد المركزية المتعلقة بتصويب اليورانيوم، وعلى الرغم من صدور قرارات من مجلس الأمن الدولي ما زالت قائمة وسارية وتحظر على الإيرانيين القيام بهذه الأنشطة».

وتابع نتنياهو «أعتقد أنه في ظل هذا الوضع، وطالما أننا لا نرى أفعالا بدلا من الأقوال، فإنه يجب مواصلة الضغط الدولي، بل وأكثر من ذلك عليه أن يكون أشد وطأة، وكلما اشتد الضغط يصبح احتمال تفكيك البرنامج النووي العسكري الإيراني أكبر، وكلما خف الضغط فإن احتمال تفكيكه سيتضاءل». واعتبر نتنياهو أنه «يوجد خطر في منح الشرعية الدولية لنظام استبدادي، وهو نظام يشارك في هذه الأيام وخلال العامين الأخيرين في مجزرة جماعية بحق مدنيين، نساء وأطفال ورجال، في سورية، وأضاف نتنياهو أن النظام الإيراني «يواصل في هذه الأيام، وطوال الوقت، حملة إرهابية دولية في خمس قارات، وهو نظام يدعو إلى تدمير إسرائيل ويتجاهل وينتهك بقدم همجية قرارات مجلس الأمن الدولي في الشأن النووي، وأعتقد أن التعامل الصحيح مع نظام كهذا هو بأن يتم احترامه والتشكيك به وزيادة الضغط عليه».

وكانت الولايات المتحدة ودول أوروبية شاركت في المحادثات مع إيران في جنيف، الأسبوع الماضي، حول البرنامج النووي لهذه الأخيرة، قد أبلغت إسرائيل بأن إيران توافق على خفض مستوى تخصيب اليورانيوم إلى ٥٪، فيما لا تزال إسرائيل مصرة على عدم تخفيف العقوبات الاقتصادية على إيران. ونقلت صحيفة «هآرتس» عن موظف إسرائيلي رفيع المستوى قوله إنه تبين من التفاصيل التي نقلتها دول غربية إلى إسرائيل حول المحادثات مع إيران أن الاقتراح الذي قدمته الأخيرة كان «عائياً»، وأبقى علامات استفهام، لكن الاقتراح تضمن استعداده إيرانياً لتحديد تخصيب اليورانيوم والبحث في قضايا كانت ترفض إيران بحثها في الماضي.

وذكرت الصحيفة أن نائبة وزير الخارجية الأميركي ونودي شيرمان اتصلت هاتفياً برئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي يعقوب عميدورر وأبلغته بتفاصيل الاقتراح الإيراني والمحادثات التي جرت بين الدول الغربية وإيران، الأسبوع الماضي، كذلك فإن وفدا بريطانيا شارك في هذه المحادثات وصل إلى تل أبيب قادماً من جنيف مباشرة يوم الخميس الماضي.

ووفق الصحيفة الإسرائيلية فإن الاقتراح الإيراني شمل خطة مؤلفة من مرحلتين، وأن المرحلة الأولى تقضي بتنفيذ خطوات لبناء الثقة بين إيران والدول العظمى، وبعد ذلك يتم إجراء مفاوضات من أجل إنهاء الأزمة النووية، وأوضح الإيرانيون من خلال اقتراحهم أنهم سيكونون مستعدين لوقف تخصيب اليورانيوم بمستوى ٢٠٪ وتحويل مخزون اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠٪ إلى وقود نووي لمفاعل الأبحاث في طهران، والأمر الثالث الذي يقترحه الإيرانيون هو تعبيرهم عن استعدادهم لإجراء محادثات حول كمية وحجم تخصيب اليورانيوم بمستوى ٥٪ وعدد أجهزة الطرد المركزية التي سيتم تشغيلها في منشآت التخصيب.

وقال الموظف الإسرائيلي إن الإيرانيين ذكروا أمام مندوبي الدول العظمى أنهم مستعدون للبحث في مستقبل مفاعل المياه الثقيلة في أراك ومنشأة تخصيب اليورانيوم في باطن الأرض في فوردو، وأضاف أن «الإيرانيين قالوا إنهم لا يستطيعون إلغاء المشروع كله، لكنهم جعلوا الدول العظمى تفهم أن بالإمكان التوصل إلى تسوية بهذا الخصوص، وهم ليسوا مستعدين لإغلاق المنشآت بشكل كامل ولكن لتقليص وتحديد عملها».

وقال الموظف الإسرائيلي إن الإيرانيين لم يرفضوا خلال محادثات جنيف التصديق على بروتوكول معاهدة منع نشر السلاح النووي، وأن «الإيرانيين قالوا للمندوبي الدول العظمى في جنيف إنه لا تتوقعوا منا أن نوقف البرنامج كله لكننا مستعدون للتحدث عن خطوات تطمئنكم».

وفي السياق نفسه قالت صحيفة «يديعوت أحرونوت» إن الحكومة الإسرائيلية تعترف بأن توجه الإيراني كما تم طرحه في جنيف «جديد ومثير»، لكن يسود في مكتب رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تخوف كبير «يستند إلى معلومات، من أن الرئيس الأميركي باراك أوباما سيكون مستعداً للموافقة على تخفيف العقوبات ضد إيران قبل انتهاء المحادثات».

وأضافت الصحيفة أن نتنياهو لا يطلب الدول العظمى وفي مقدمتها الولايات المتحدة بعدم تخفيف العقوبات وحسب وإنما يطلب بتشديدها أيضاً وذلك إلى حين توقيع اتفاق مع إيران.

ونقلت الصحيفة عن مسؤولين إسرائيليين قولهم إنه يوجد في الاقتراح الإيراني «طرف خيط لحل ستكون إسرائيل مستعدة للتعايش معه، لكن إذا ما تحولت المواقف الإيرانية الأولية إلى مواقف نهائية فإن هذا سيكون كارثة بالنسبة إلى إسرائيل».

وركز نتنياهو، خلال خطاب في الكنيست بمناسبة افتتاح دورته الشتوية، الأسبوع الماضي، على الموضوع الإيراني، وقال إن الاقتصاد الإيراني يواجه أزمة ودعا إلى تشديد العقوبات عليها، وخصص نتنياهو القسم الأكبر من خطابه للموضوع الإيراني وقال في بدايته أن «الاقتصاد الإيراني اقترب وهو موجود في مكان قريب جداً في هذه اللحظة من نقطة الانهيار لكن ينبغي الاعتراف بأنه على الرغم من الضغوط (الاقتصادية الدولية) فإن النظام الإيراني لم يتخل بعد عن غايته في تطوير سلاح نووي، لكنه غير التكتيك».

وأضاف نتنياهو أن «إيران مستعدة للتنازل عن تخصيب اليورانيوم مقابل تخفيف العقوبات بشكل كبير، وهي مستعدة لإعطاء القليل جداً والحصول على الكثير جداً إن لم يكن كل شيء، ولا يوجد سبب لتفكيكها من خطوة كهذه، ولا يوجد أي سبب لتفكيكها من النجاح في هذه الخطوة، في إشارة إلى المفاوضات بين إيران والدول العظمى حول البرنامج النووي والقضايا بين الجانبين وخاصة بين مسؤولين إيرانيين وأمريكيين».

واعتبر نتنياهو أن تخفيف العقوبات الآن سيكون خطأ تاريخياً، والضغط الدولي من شأنها أن تجعل إيران تتنازل عن البرنامج النووي، مشيراً إلى أنه «لا شك في أن سلاحاً نووياً بأيدي إيران سيوجه أول ضدها».

وقال نتنياهو إن سورية هي مثال للخطر الكامن من جانب دول تمتلك أسلحة دمار شامل، وأن الاتفاق حول نزع السلاح الكيميائي من سورية هو «صراع مهم وإيجابي وحيوي، شريطة أن يتم تنفيذه بكامله، كما أن ثمة أهمية بأن تنفذ جميع الدول التي بإمكانها العمل في هذا المجال ما هو ملقى عليها»، وأضاف «ماذا كان سيحدث لو أن سورية اقترحت أن تنزع ٢٠٪ من سلاحها الكيميائي فقط؟ فهذا بالضبط ما تفعله إيران».

من جانبها قالت رئيسة حزب العمل والمعارضة الإسرائيلية شيلي حيموفيتش إنها تتفق مع نتنياهو حول الخطر الإيراني، لكنها تعارض إستراتيجيته التي وصفتها بأنها أدت إلى عزل إسرائيل في العالم.

على صعيد آخر، أظهر استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أن أغلبية بين الإسرائيليين تؤيد سياسة رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بشأن إيران، وأن شعبيته ما زالت مستقرة، فيما طرأ تراجع كبير على شعبية وزير المالية ورئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد.

وتبين من الاستطلاع الذي نشرته صحيفة «هآرتس» يوم الجمعة الماضي أن ١٧٪ قالوا إن أداء نتنياهو في الحلية الدولية في الموضوع الإيراني هو جيد جداً، وقال ٤١٪ إن أداءه «جيد»، بينما رأى ٢٣٪ أن أداءه لم يكن جيداً واعتبر ٢٩٪ أن أداءه ليس جيداً أبداً.

وأظهر الاستطلاع استقرار شعبية نتنياهو، إذ قال ٦٣٪ إنه الأنسب لمنصب رئيس الحكومة، مقابل ١٢٪ قالوا إن رئيسة حزب العمل حيموفيتش هي الأنسب، ورأى ٥٪ فقط أن لبيد هو الأنسب للمنصب. وقال ٤٤٪ إنهم راضون عن أداء نتنياهو كرئيس للحكومة، بينما عبر ٤٣٪ عن عدم رضاهم عن أدائه. وتوقع الاستطلاع أن تبقى قوة كتلة «اليكود - إسرائيل بيتنا» بقيادة نتنياهو في حال إجراء انتخابات عامة الآن كما هي تقريبا وكأكبر كتلة في الكنيست، كما توقع الاستطلاع أن يضاعف حزب ميرتس اليساري قوته من ٦ نواب حالياً إلى ١١ نائبا، ويبدو أن هذه الزيادة ستكون على حساب حزب «يوجد مستقبل».

متابعات

تجري في إسرائيل، اليوم الثلاثاء، انتخابات السلطات المحلية، وتركز الأنظار على نتائج هذه الانتخابات في مدينة القدس، التي يتنافس فيها ثلاثة مرشحين لرئاسة البلدية، هم رئيس البلدية الحالي، نير بركات، ومنافسه الأبرز، موشيه ليئون، والمرشح الحريدي، حاييم إيشتاين، وهؤلاء المرشحون الثلاثة هم يمينيون وتعهدوا بمواصلة توسيع الاستيطان في القدس الشرقية، ويعارضون انسحاب إسرائيل منها بأي حال. ولذلك فإن القضية السياسية وحل الصراع ليست مطروحة على أجندة المعركة الانتخابية في القدس.

والقضية المركزية المطروحة في هذه الانتخابات، مثلما حصل في المعارك الانتخابية السابقة، هي العلاقات بين العلمانيين والحريديم في المدينة، رغم غياب الصراع العلماني - الديني بشكل مقصود. وتشير تقارير صحافية إلى أن المرشحين، بركات وليئون، يسعيان إلى الحصول على أكبر عدد ممكن من أصوات الحريديم، لكن من دون أن يمسا بتأييد العلمانيين لهما، ويشار إلى أن نسبة التأييد للمرشح الحريدي، إيشتاين، ضئيلة ولا يوجد أي احتمال بأن يفوز برئاسة البلدية.

وتذكر المعركة الانتخابية الحالية بتلك التي جرت في العام ١٩٩٣، فقبل أسبوع من تلك الانتخابات كان رئيس البلدية حينذاك، تيدي كويليك، مرشح حزب العمل، مطمئنا جدا، لأن استطلاعات الرأي تنبأت بفوزه. وما زاد من ارتياح كويليك هو أنه إلى جانب مرشح اليكود في حينه، إيهود أولمرت، كان هناك مرشح حريدي، هو مئير بوروش، الأمر الذي ضمن انقسام أصوات الناخبين الحريديم، وبقي كويليك مطمئنا حتى يوم واحد قبل الانتخابات، أو على الأصح حتى قبل ١٤ ساعة من فتح صناديق الاقتراع. عندها أعلن بوروش عن إزالة ترشيحه لرئاسة البلدية، وانتقل لتأييد الحريديم لصالح مرشح اليكود، أولمرت، وتبين بعد فرز الأصوات أن أولمرت تفوق على كويليك بأكثر من ٢٥ ألف صوت.

ويأمل ليئون، الآن، بتكرار هذا السيناريو، وهو مدعوم من رئيس حزب «إسرائيل بيتنا»، أفيغدور ليرمان، ورئيس حزب شاس، أرييه درعي، ويعتبر أنه مرشح لليكود، ويحاول ليئون إقناع إيشتاين بإزالة ترشيحه، فيما تظهر استطلاعات الرأي أن بركات، المرشح العلماني، هو الذي سيفوز برئاسة البلدية. ووفقا لاستطلاع للرأي نشرته صحيفة «كول هعبر» في نهاية الأسبوع الماضي، فإن بركات سيحصل على ٤٧٪ من الأصوات، بينما سيحصل ليئون على ٢٨٪ من الأصوات فقط. وتوقع الاستطلاع حصول إيشتاين على (٣٠٪ من الأصوات، وفي حال أزال إيشتاين ترشيحه، فإن بركات سيحصل على ٥٠٫٧٪ من الأصوات وليئون على ٣١٪).

لكن استطلاعا آخر، نشرته صحيفة «غلوبس» الاقتصادية أظهر أن تفوق بركات أقل، وأنه سيحصل على ٤٧٪ من الأصوات مقابل ٤١٪ لليئون، وتبين من الاستطلاعين أن هناك نسبة تتراوح ما بين ٤٪ إلى ١٧٪ من الناخبين لم تقرر لأي مرشح ستصوّت.

الحريديم ليسوا كتلة واحدة

يعتبر ليئون وليبرمان، في تسميات لوسائل الإعلام، أن الفوز برئاسة البلدية سيكون من نصيب ليئون، ويفسران ذلك بأن هناك كتلة حريدية صلبة، مؤلفة من تسعين ألف صوت، ستدعم ليئون، وأنه سيحصل على الثلاثين ألف صوت الأخرى، من أجل فوزه، من أوساط أخرى، مثل المتدينين - القوميين الذين سيمصوتون له بسبب القلنسوة التي يعتمرها، والمهاجرين الروس بسبب ليبرمان وحزب «إسرائيل بيتنا»، ومؤيدي حزب اليكود، ومصوتين يهود شرقيين وخائني الأمل من بركات.

لكن صحيفة «هارتس» أشارت يوم الجمعة الماضي، إلى أن الحريديم

لا يقفون اليوم كتلة واحدة وأن هناك خلافات وصراعات بينهم، وقالت الصحيفة إن التغييرات التي طرأت على المجتمع الحريدي في العشرين عاما الأخيرة ستمنع عقد صفقة بين ليئون والحريديم، كالتي أبرمها أولمرت مع الحريديم في حينه، وكان أولمرت قد أبرم الصفقة مع بضعة أشخاص من ذوي التأثير على الجمهور الحريدي، لكن ليئون سيضطر الآن إلى إبرام صفقة مع عشرات من أمثال هؤلاء الأشخاص إضافة إلى عشرات الحاخامين. إضافة إلى ذلك فإن انصياح الجمهور الحريدي بشكل أعمى لتوجيهات حاخاميه باتت مسألة مشكوكا فيها.

وفي هذه الأثناء، أعلن «مجلس حكماء التوراة» في حزب شاس دعمه لليئون، كما منح الحاخامون الليتوانيين الأشكناز من حزب «ديغل هتوراه» دعمهم لليئون، وحذروا أنصارهم من الامتناع عن التصويت، ودارت المعركة في الأيام الأخيرة قبل الانتخابات حول المرشح الحريدي إيشتاين. وسعى بركات، بواسطة مقربين منه، إلى إقناع إيشتاين بعدم إزالة ترشيحه، تحسبا من انتقال أصوات مؤيديه إلى ليئون. كذلك فإن المجموعتين الحريديتين المسيانيتين الكبيرتين، غور وفيجنيتز، وجهتا تعليقات لاتباعهما بعدم تأييد ليئون.

ويواجه ليئون عقبات أخرى في كسب تأييد الجمهور غير الحريدي، فقد حدثت في الفترة الماضية انقسامات عديدة في فرع حزب اليكود في القدس، وأصبح قسم كبير من أعضاء ومؤيدي هذا الحزب يدعم بركات. كذلك فإن رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يتجاهل ليئون بشكل ملحوظ، الأمر الذي لا يزيد التأييد له. كما أن التيار الصهيوني - الديني وقيادته عبرا عن تأييدهما لبركات.

وثمة عقبة أخرى يواجهها ليئون هي عدم معرفته كل ما يتعلق بالقدس، إذ أن ليئون هو من سكان مدينة غفعتايم، قرب تل أبيب، ونقل مكان إقامته إلى القدس من دون عائلته، قبل فترة قصيرة جدا من خوض الانتخابات لرئاسة البلدية، وفضّج سكان القدس من جهله لما يحدث في المدينة، خاصة عدم معرفته بأن دور السينما مفتوحة مساء يوم الجمعة.

حريديم غاضبون على ليبرمان

أفاد موقع «كيكار هشبائ» الإلكتروني الحريدي بأن قسما كبيرا من الحريديم، من أتباع المسيانيين الكبرى، غور وبعازا وفيجنيتز، لن يدعم ليئون، لأسباب تتعلق بتشكيل حكومة تنتياهو الحالية ورفض ضم الأحزاب الحريدية إليها، بعدما اشترط ذلك رئيس حزب «يوجد مستقبل» ، يائير لبيد، ورئيس حزب «البيت اليهودي»، نفتالي بينيت، مقابل انضمامهما للحكومة. ورأى قادة هذه الجماعات الحريدية أنه يحظر دعم ليبرمان وجعله يقرر هوية مرشحي الجمهور الحريدي، وقالت مصادر في هذه الجماعات إنه «لا يقبل أن يحظى بدعمنا من عمل من أجل تشكيل هذه الحكومة السيئة والحق ضررا غير مسبق بالجمهور الحريدي... وينبغي التذكير بأن بركات ليس مثل لبيد، كما أن ليئون وليبرمان ليسا مؤمنين من ميثا شعاريم» في إشارة إلى الهي الحريدي في القدس.

وقالت مصادر في حزب «أغودات يسرائيل» للموقع الإلكتروني إنه سيرسها التصويت لصالح ليئون لو أنه قادر على الحصول على أصوات من الناخبين غير الحريديم، لكن في الوقت الذي يتفوق فيه بركات في جميع استطلاعات الرأي فإنه لا جدوى من دعم المرشح الخاسر. كذلك عبر هذا الحزب عن غضبه من القرار «الأحادي الجانب» لحزب «ديغل هتوراة» أن ليئون هو المرشح من دون التشاوي ٨٢ ألف شيكل، بينما انخفض ذلك الاستئثار اليوم إلى ٢٦ ألف في الكنيست.

وشدد الموقع الإلكتروني على أن قرار حركة «بني تورا» التابعة للتيار

اليوم، انتخابات السلطات المحلية في إسرائيل

الخلافات بين الحريديم وإقصاء أحزابهم عن الحكومة من شأنهما إبقاء بزكات رئيسا لبلدية القدس!



لافتة انتخابية لرئيس بلدية القدس نير بركات في محطة للحافلات.

الحريديم.

لكن الصحافي شاحر ايلان رأى أن بركات، بقراره هذا، يتحمل مخاطرة كبيرة، لأنه لا يوجد موضوع يمكن أن يوقظ الجمهور العلماني ويخرجه إلى صناديق الاقتراع أكثر من موضوع تزايد عدد الحريديم وفرض نفوذهم في المدينة، وحذر ايلان بركات من أن عدم طرح موضوع هذا الصراع قد يكسبه بضعة آلاف من أصوات الحريديم، لكنه من الجهة الأخرى قد يخسره أصواتا أكثر من الجمهور العلماني، الذي يكامله يؤيد بركات، غير أنه مطمئن من فوز بركات وقد يعود إلى حالة اللامبالاة.

ولفت «هارتس» إلى أمر آخر تغير في القدس خلال العشرين عاما الأخيرة، وهو أن مرشحا علمانيا تمكن من الفوز على مرشح حريدي، رغم أن الجمهور الحريدي برمته ذهب إلى صناديق الاقتراع وصوت لصالح مرشحه. وحدث ذلك في الانتخابات المحلية السابقة، في العام ٢٠٠٨، عندما وقف الناخبون غير الحريديم في المدينة بشكل كامل إلى جانب بركات. ووفقا للصحيفة فإنه «بعد هذا دكتوراه»، وبعد حصولهم على الشهادات يواجهون صعوبة في العودة إلى إسرائيل وإيجاد وظيفة ملائمة فيها.

وفي هذه الأثناء، حسبما ذكرت «هارتس»، تتكاثر النكات حول ليئون وخسارته «المؤكدة»، على صفحات شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك»، لكن هذا لا يعني شيئا بالنسبة للنتائج الحقيقية للانتخابات، إذ أن «فيسبوك» يمثل قطاعا صغيرا من الجمهور في القدس، ونتيجة هذه المعركة الانتخابية سيحدها الحريديم، سواء في حال قرروا في نهاية الأمر الائتلاف حول ليئون ودعمه، أو في حال كانوا غير مباينين وكانت نسبة تصويتهم متدنية.

الجامعات الإسرائيلية تواجه أزمة حادة جراء التراجع الكبير في مخصصات الدعم الحكومية!

لا مكان للأداب

قال تقرير، نشرته صحيفة «هارتس»، إن الطلاب في إسرائيل الذين يسعون إلى مستقبل أكاديمي في المواضيع الأدبية، يتم دفعهم إلى خارج البلاد من أجل مواصلة دراستهم للقب الدكتوراه، بينما يتم دفع طلاب العلوم إلى خارج البلاد من أجل الدراسة للقب ما بعد الدكتوراه، أو «بوست دكتوراه». وبعد حصولهم على الشهادات يواجهون صعوبة في العودة إلى إسرائيل وإيجاد وظيفة ملائمة فيها.

وأوضحت حال الدارسين في خارج البلاد الدكتوراة أفيثال شوركي من معهد علوم الأدبية في الجامعة العبرية في القدس، التي أشرف على تخصصها البروفيسور فارشال الذي حاز على جائزة نوبل قبل أسبوعين. وعادت شوركي إلى إسرائيل قبل عشر سنوات، وتعمل منذ ذلك الحين في الجامعة العبرية. لكنها تؤكد أن شريك جميع طلابها سيحصلون على فرصة كالتي حصلت عليها. وقالت شوركي إن «السفر إلى خارج البلاد [لِلدراسة] هو أمر جيد ومهم من أجل التطور العلمي، وهو أمر ضروري لمن يريد البقاء في الأكاديميا. لكن السؤال الموجود دائما عندما أرسل طالبا لدراسة البوست دكتوراه هو هل سيدخل مكانا في الأكاديميا عندما يعود؟. وأعمل على إقناع الطلاب الذين أرى أنهم مناسبون بالسفر، لكن لأنه لا توجد إمكانية لضمان مكان [عمل] يعيدون إليه، وكمرشدة للطلاب تشعر كأنها والدة لهم، فإنني أخشى عليهم وعلى مستقبلهم».

من جانبه قال ليئُور إيرز، وهو طالب يدرس في إحدى الجامعات البريطانية للقب الدكتوراه في موضوع النظرية السياسية، إنه «يدرس جميع الخيارات، ويحاول الحفاظ على علاقات في البلاد ومراقبة وظائف تصبح شائعة، ويجب التمييز بين التأهيل الذي تحصل عليه في الجامعة نفسها وبين المحيط والغلاف الذي تحصل عليه في خارج البلاد. وتوجد أكاديميا بمستوى عال في إسرائيل، والإشراف يمكن أن يكون جيدا جدا. لكنني أعتقد أنه في مجالتي على الأقل، والذي لا يوجد فيه اهتمام لرصد ميزانيات للمختبرات، فإن الميزة الكبرى في الدراسة للدكتوراه في لندن هي أنك قريب من مراكز العمل في مجالتي».

بدورها قالت روتيم روزنثال، التي تدرس في جامعة أميركية للقب الدكتوراه في موضوع تاريخ التصوير، إنه «من أجل الاستمرار في تطوير طريقي الأكاديمية، لم يكن أمامي خيار. إذ لم تكن هناك أطر في البلاد بإمكانني أن أطور فيها بحثي والحصول على تمويل كامل، أي منحة وعمل في القسم في إطار دراسي». لكنها عبرت عن تشاؤم حيال إمكانية عودتها إلى العمل في جامعة إسرائيلية، وقالت «بالتأكيد يوجد اهتمام متزايد في مجال بحثي في الجامعات في البلاد، لكن يتعين علينا أن ننتظر لنرى أي تمويل سيكون للمواضيع الأدبية عندما يتعين الدراسة للدكتوراه».

التنافس بين الجامعات والكليات

نشر مجلس التعليم العالي في إسرائيل معطيات عشية افتتاح السنة الدراسية الأكاديمية، مطع الأسبوع الماضي، أبرزت حجم المنافسة بين الجامعات، التي تشمل مراكز الأبحاث، والكليات. وتبين أنه طرأ، في السنة الأكاديمية الحالية، انخفاض بنسبة ١٧٪ على عدد الطلاب في الجامعات الذين يدرسون للقب الأول، «الكالوريوس». وفي المقابل ارتفع عدد طلاب الكليات بنسبة ٢٨٪، وهذا الاتجاه مستمر منذ سنوات.

وتبين أيضا أن عدد طلاب اللقب الثاني، الماجستير، في جامعات الأبحاث بقي كما كان في السنة الدراسية الماضية، وهو ٣٩ ألفا تقريبا. لكن عدد طلاب الماجستير في الكليات ارتفع بشكل حاد، بنسبة ٨٧٪. ووفقا للمعطيات فإن معظم الزيادة كانت في الكليات التي لا تحصل على ميزانيات من الدولة. ويثير هذا المعطى قلقا لدى المؤسسات التي تتلقى تمويلًا من الدولة، وكونه مؤشرا على وجود منافسة في سوق الألقاب الجامعية المتقدمة، وعلى أن الجامعات والكليات الممولة لا تنجح في جذب طلاب إليها.

وقال البروفسور كليتر في هذا السياق إنه «يجب العودة إلى ما قيل قبل سنوات عديدة، عندما تحدثوا عن تقوية الكليات. لقد قالوا حينذاك إن الجامعات للأبحاث والكليات للتعليم. لكن العنصر الثمين هو الأبحاث، ولذلك فإن الجامعات يجب أن تتمتع من حقيقة أنها جامعات أبحاث».

ولفت عميد كلية الآداب والمجتمع في جامعة بن غوريون في بئر السبع، البروفسور ديفيد نيومان، إلى أن سوق التعليم العالي في إسرائيل أصبحت تنافسية جدا، وبشكل يلحق ضررا بالأبحاث. وقال إن «هذا تحوّل إلى تنافس من أجل التنافس، وليس من أجل التفوق. والمنافسة بين الجامعات والكليات تحولت إلى منافسة على المال. وتراجعت الموارد العامة في دولة إسرائيل، ولذلك يتعين على الجامعات أن تجند أموالا أكثر بقواها الذاتية، وأحد مصادر ذلك هو القسط الدراسي، ولذلك فإن عدد الطلاب هو أمر مهم. لكن الجامعات لا يمكنها خفض السقف أي شروط القبول] من أجل أن تجذب عددا أكبر من الطلاب. هؤلاء يذهبون إلى الكليات بسبب عدم استيفائهم لشروط القبول في الجامعات»]. وحذر نيومان من إشكاليات في سياسة «لجنة التخطيط والميزانية»، وقال إن «النموذج الذي تتبعه لجنة التخطيط والميزانية يؤدي إلى وجود عدد أكبر مما ينبغي من الطلاب الذي يدرسون للقب الدكتوراه. إذ أن التمويل في هذه الحالة يتم وفقا لكمية الذين يهنون الدراسة للدكتوراه خلال فترة زمنية تحدها لجنة التخطيط والميزانية. وهذا أمر غير صحي، لأن ٨٠٪ من الذين أنهوا الدراسة للقب الدكتوراه لن يجدوا عملا. ويجب وقف هذا الأمر، لأن كل المستوى الأكاديمي يتدنّى، من البكالوريوس وحتى الدكتوراه».

^[1] قال تقرير، نشرته صحيفة «هارتس»، إن الطلاب في إسرائيل الذين يسعون إلى مستقبل أكاديمي في المواضيع الأدبية، يتم دفعهم إلى خارج البلاد من أجل مواصلة دراستهم للقب الدكتوراه، بينما يتم دفع طلاب العلوم إلى خارج البلاد من أجل الدراسة للقب ما بعد الدكتوراه، أو «بوست دكتوراه»

^[2] وقال شوركي إلى إسرائيل قبل عشر سنوات، وتعمل منذ ذلك الحين في الجامعة العبرية

^[3] وقالت شوركي إن «السفر إلى خارج البلاد [لِلدراسة] هو أمر جيد ومهم من أجل التطور العلمي، وهو أمر ضروري لمن يريد البقاء في الأكاديميا

مصير «شاس» بعد موت عوفاديا يوسيف سينعكس على موازين القوى في الكنيست!

*كان عوفاديا يوسيف الخيمة الجامعة والمهيمنة على الحريديم السفاراديم*الخلاف على خلافته قد يؤدي إلى انشقاق

*الانشقاق المحتمل قد تكون له انعكاسات سياسية تؤثر على وحدة الكتلة البرلمانية*أرييه درعي يسعى الى تركيبة

جديدة لـ «مجلس حكماء التوراة» تضمن له استمرار منصبه رئيسا سياسيا للحزب*



(أ)

عوفاديا يوسيف: بصمات واضحة على المشهد الإسرائيلي.

ويقصد إيتينغر، كما يقول، ثلاثة من كبار الحاخاميين الذين قيادتهم في طوائفهم كان لها التأثير الكبير والواضح على أجيال الحريديم الأخيرة وعلى ملايين اليهود، وهم بالإضافة إلى يوسيف أثنان من الذين اختلفوا معه في أحيان عديدة، الحاخام اليعازر مناخيم شاخ، رئيس الطائفة الليتوانية، التي تعد من أكثر طوائف الحريديم الأشكنازية تشددا وتأثيرا، ورحل في العام ٢٠٠١، والحاخام الياشيف، الذي توفي في العام الماضي ٢٠١٢، وكان هو أيضا من كبار مصدري الفتاوى للحريديم الأشكناز.

ويتابع إيتينغر قائلا إن موت يوسيف الذي يعد عند جماهير واسعة «مقتي العصر»، وله تأثير أيضا لدى أوساط من الأشكناز، سيشكل نهاية عهد، ليس فقط على الصعيد الديني والشريعة، بل أيضا على المستوى الشعبي والسياسي، كون يوسيف الزعيم الروحي المؤسس ومن دون منافس لحركة السياسية للحركة.

ويقدم إيتينغر نموذج الطائفة الليتوانية، التي كانت موحدة بشكل مطلق في عهد الحاخام شاخ، لكنها شهدت انقسامًا جديا بعد موته، بسبب الخلاف على الزعامة الروحية للحركة، ويقول إن نقاط البدء لعهد ما بعد يوسيف في حركة «شاس» سيئة بأضعاف مما كانت في الطائفة الليتوانية بعد موت شاخ في العام ٢٠٠١، لأن يوسيف لم يرب خليفة له، وقطيع رعاياه ليس مصنوعا من جلد واحد كما هو في الطائفة الليتوانية بل هو متنوع حسب تعبيره، كذلك فإن يوسيف فتح أبواب الحركة أمام جمهور واسع، ليس بالضرورة أن يكون منتظما في حركة «شاس»، لكن هذا الجمهور متأثر جدا بشخص يوسيف.

ويستدرك إيتينغر قائلا إن هذا لا يعني أننا أمام نهاية طريق حركة «شاس»، بل بإمكان الحركة الاستمرار في الوجود ولربما تتقلص أو تنشق إلى فصائلين روحانيين، وفي نفس الوقت تستمر في طريقها.

ويشير إيتينغر إلى الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في مطلع العام الجاري، حين انشق أثنان من الرابانيين، أحدهما كان عضو كنيست، والأخر رجل دين معروف، وكل منهما شكل لائحة انتخابية منفصلة، وساهما في منع «شاس» من زيادة قوتها على الأقل بمقعد واحد.

ويختتم إيتينغر مقاله المطول بالإشارة إلى أن زعماء عالم «الحريديم» يكافحون في السنوات الأخيرة تطور العصر، وخاصة الانفتاح الإعلامي على الإنترنت وغيره، مشيرا إلى أن المتغيرات في الزعامات الروحية ستفتح الكثير من ملفات السيطرة على هذا الجمهور الواسع من جديد.

الدولة العلمانية والحريديم

تسعى إسرائيل بشكل عام للظهور وكأنها «الدولة العلمانية» والدولة الديمقراطية، ولكنها في ذات الوقت تعلن أنها «الدولة ذات الطابع اليهودي»، والقصد هنا في تفاصيل إدارة «الحياة العامة» في إسرائيل، لنجدها أنها مكبلة بسلسلة من قوانين الإكراه الديني، ولنرى أن «علمانياتها» رهينة لليهود المتزمتين وما هم على استعداد للتنازل عنه.

وكان شكل انشغال إسرائيل بموت عوفاديا يوسيف بمثابة مؤشر على أن إسرائيل لا تتخلى عن رهن إدارة جمهورها بما يطلبه المتزمتون، ولذا نرى أن إسرائيل ترفض تحرير نفسها من عشرات القوانين التي تفرض قيودا على جمهورها، مثل منع المواصلات العامة وشغل الحياة في أيام السبت والأعياد اليهودية، وفرض قيود كبيرة جدا على مسألة الحلال، ليس في الطعام وحده، ومنع سن قانون للزواج المدني في إسرائيل، والكثير الكثير من القوانين، ما يبدد بدعة «علمانية إسرائيل».

ويشكل المتزمتون اليوم نحو ١٣٪ من السكان في إسرائيل، وأكثر من ١٥٪ من اليهود في إسرائيل، وهذه نسبة ترتفع بشكل مستمر بوتيرة عالية، نظرا إلى تكاثر «الحريديم» بنسبة هي واحدة من أعلى نسب التكاثر الطبيعي في العالم، أكثر من ٣٪ سنويا، وبحسب التقديرات فإن نسبتهم بين اليهود ستتجاوز في العام ٢٠٣٠ ٣٣٪، ما يعني مضاعفة قوتهم وتأثيرهم، وهذا ما يجعل أوساط عديدة في إسرائيل والحركة الصهيونية تفرق في القلق من شكل إسرائيل وصورتها مستقبلا.

إلا أنه على ضوء سلسلة التغيرات الاجتماعية في مجتمع الحريديم، والتي تزامنت مع تقلبات سياسية حادة جدا في إسرائيل من قطب إلى آخر أفرزت تناميا حادا في قوة اليمين واليمين المتشدد، ومع تنحي درعي عن القيادة مرغما داخلا السجن لعامين ونصف العام بتهم فساد، ومع إقصائه عن الحلبة السياسية قانونيا لمدة عشر سنوات وتولي إيلي يشاي رئاسة الحزب سياسيا، بدأت «شاس» تتجه إلى اليمين، حتى باتت في معسكره، وهذا انعكس أيضا على خطاب يوسيف، الذي احتد في السنوات الأخيرة في عنصريته الخطيرة، أساسا ضد العرب وأيضا ضد اليسار الصهيوني والعلمانيين.

وفي العام ٢٠١١ انتهت السنوات العشر، التي كان على درعي أن يمضيها خارج الحلبة السياسية، وسبقت انتهاءها سلسلة من التقارير التي تحدثت عن عزمه العودة إلى السياسة، بداية من خلال «شاس»، وسط تهديدات بأن صد الباب في وجهه سيقوده إلى تشكيل حركة بديلة تهدد قوة «شاس» البرلمانية، واشتدت التهديدات في العام ٢٠١٢، مع اقتراب موعد انتخابات مطلع العام ٢٠١٣، إلى أن جاء قرار يوسيف بتشكيل رئاسة ثلاثية لحركة «شاس»، مكونه من يشاي ودرعي، ومن كان وزير الإسكان أريئيل اتياس المقرب من يوسيف.

وقد حافظت «شاس» على قوتها البرلمانية من ١١ مقعدا، ولكن النتيجة النهائية خيبت أمل «شاس» بقائها خارج الائتلاف الحكومي، بسبب تحالف غريب عجيب بين حزب المستوطنين «البيت اليهودي» الذي يسيطر عليه التيار «الديني الصهيوني»، بزعامة نفتالي بينيت، والحزب العلماني «يوجد مستقبل» بزعامة يائير لبيد، الذي ظهر في الانتخابات وكأنه حزب «معتدل»، لكنه من وراء الكواليس أبرم الصفقات مع أشد الأحزاب اليمينية تطرفا، وكان ضمن الائتلاف بينهما إقصاء كتل «الحريديم» عن الحكومة.

وأدى هذا الائتلاف إلى فشل حسابات الحريديم بأن يتناقمهم باليمين المتشدد سيحمي مصالحهم، فها هو هذا اليمين يمد يديه إلى سلسلة من القرارات والقوانين التي تقلص ميزاتيات مجتمع الحريديم، وتسعى إلى فرض التجنيد الإلزامي في الجيش على أبنائهم، وكان هذا الفشل لصالح درعي، الذي دعا دائما إلى البراغماتية، وعدم رهن الحركة والحريديم ككل في خانة سياسية، أو معسكر ما، فجاء القرار التالي من عوفاديا يوسيف بحل الرئاسة الثلاثية وإعادة منصب الرئيس السياسي إلى أرييه درعي.

ومن يتابع تفاصيل العمل البرلماني اليومي لكتلة «شاس» سيلمس الفوارق السياسية في عمله، لكن هذا لا يعني انسلاخ الحركة كليا عن معسكر اليمين، فهي لا تزال المرشحة الأكبر للانضمام إلى حكومة بنيامين نتنياهو في حال فُض الائتلاف الحالي.

مصير المواقف بعد يوسيف

لم تنه عودة درعي إلى رئاسة الحزب حالة الخطب السياسي بين اليمين المتشدد والبراغماتية داخل «شاس»، وهذا الخطب ما زال أيضا في الدائرة الضيقة التي كانت حول يوسيف و«مجلس حكماء التوراة» الذي يقود الحركة، وفي نفس الوقت هناك حالة تنافس شديد على من خلف يوسيف في المنصب، فاسم الفائز بهذا المنصب سينعكس على شكل أداء الحركة السياسي لاحقا، وهذا بعد ذاته يقول إلى أي مدى تكون حركة بهذا الحجم مرتبطة بتوجهات زعيمها الروحي.

ولذا فإن القلق كبير لدى درعي، وهو يسعى إلى ضمان تركيبة ملائمة له في «مجلس حكماء التوراة» تضمن له الاستمرارية في المنصب، لكن في المقابل فإن التركيبة التي يريدها درعي ليست بالضرورة تكون قادرة على الحفاظ على وحدة الحركة وتماسكها، ما يعني أن الأمر قد يؤدي إلى انشقاق في الحركة يساهم فيه الرئيس السابق إيلي يشاي، رغم أنه يظهر ضعيفا أمام قيادة درعي صاحب الشخصية «الكاريزماتية»، إلا أن يشاي سيكون واجهه سياسية للاحامين يسعون للقيادة وهم ذوو توجهات يمينية متشددة.

ويقول المتخصص في شؤون الحريديم في صحيفة «هارتس» يائير إيتينغر، في مقال تحت عنوان «نهاية عهد الفنزائيل في عالم الحريديم»، إنه إذا كان حتى آخر يوم بقي فيه عوفاديا يوسيف على قيد الحياة من الصعب على الرابانيين (اللاحامين) فرض سيطرتهم على قطع رعاياهم، فإنه منذ يوم الوفاة بات الأمر أكثر صعوبة بأضعاف، لأن رحيل الحاخام يوسيف هو نهاية عهد من جانب الكثيرين، وأكثر شيء بات بارزا في الأفق الضبابي هو نهاية عهد الفنزائيل في عالم الرابانيين، فالحاخام عوفاديا يوسيف هو آخر من يرحل من «كبار العصر» الذين بلوروا للأجيال الأخيرة من الحريديم «عالم التوراة».

كتب بروهوم جرياسي:

تتجه الأنظار منذ رحيل الزعيم الروحي لحركة «شاس» ولليهود المتدينين الشرقيين (السفاراديم) عوفاديا يوسيف، يوم السابع من تشرين الأول الجاري، إلى مصير الحركة، التي أسسها قبل نحو ٣٠ عاما، ووضعت اليهود الشرقيين المتدينين في حسابات الحلبة السياسية. فيوسيف كان على مدى عقود الخيمة الجامعة والشخصية المهيمنة على كل أطراف اليهود المتدينين المتزمتين (الحريديم) الشرقيين، وحتى من حاول التمرد لم يلق حظوظا في الوصول إلى حيث سعى مثل البرهان، ولذا فإن رحيله يضع علامات سؤال على احتمالات استمرار تماسك حركة «شاس» بالشكل الذي كان فيه حتى رحيل يوسيف، إذ أن أي انشقاق في الحركة قد ينعكس على الكتلة البرلمانية، وبالتالي على موازين القوى داخل الكنيست.

ولد يوسيف في العراق في العام ١٩٢٠ وهاجر مع عائلته إلى فلسطين في العام ١٩٢٤، وتعلم في المدارس الدينية، وسطح نجمة كرجل دين منذ سنوات شبابه الأولى، وحتى أنه في العام ١٩٤٧ تم إرساله إلى القاهرة ليتولى رئاسة المحكمة الدينية اليهودية، وغادرها إلى إسرائيل في العام ١٩٥٠ ثم تولى عدة مناصب دينية.

لكن المحطة الأهم في سيرة يوسيف كانت توليه في مطلع سنوات السبعين منصب الحاخام الأكبر لليهود الشرقيين (وهو منصب رسمي) والذي بقي فيه ١٠ سنوات، وكان يعد من أكبر مصدري الفتاوى اليهودية، ولكن طيلة تلك السنوات كانت تتجه أنظاره إلى اليهود الشرقيين، الذين شكوا غالبية اليهود تقريبا في إسرائيل، حتى بدء موجة الهجرة الأكبر في مطلع سنوات التسعين، لكنهم عانوا من سياسة التمييز التي انتهجتها المؤسسة الحاكمة، التي يسيطر عليها اليهود الغربيون «الأشكناز»، كونهم القوة الاقتصادية، وسبقوا اليهود الشرقيين إلى فلسطين وغيرها من الأسباب.

وكان الحريديم الشرقيون، حتى مطلع سنوات الثمانين، منخرطين أساسا في حركات «حريدية» لليهود الأشكناز، وهذا بشكل خاص في الحراك الانتخابي البرلماني، إلى أن بادر يوسيف في نهاية العام ١٩٨٣ والعام ١٩٨٤ إلى إنشاء حركة «شاس»، التي انسلاخ ناشطوها عن الكتلة البرلمانية للحريديم، ونجحت الحركة في أول انتخابات لها في العام ١٩٨٤ في الحصول على أربعة مقاعد، وكانت تعد نتيجة كبيرة جدا نسبيا، بسبب قلة أعداد «الحريديم»، ونسبتهم من بين السكان في ذلك العام، وأيضا لأن نمط التصويت في إسرائيل كان يصب بغالبية العظمى (أكثر من الثلثين) في صالح الحزبين الأكبرين: «المعراخ» الذي بات اسمه «العمل» و«الليكود».

لكن يوسيف، وخلافا للنهج القائم لدى الحريديم الأشكناز، اتجه إلى اليهود الشرقيين من خارج مجتمع «الحريديم» المنفلق، مستفيدا من كونهم في تلك المرحلة يشكلون القطاع الأكبر بين اليهود الفقراء، وحتى أنه حينما تقول «بلدات فقراء»، أو «أحياء فقراء»، فإنك تعني مباشرة اليهود الشرقيين، ورات هذه الجماهير الفقيرة في حركة «شاس» عنوانا كبيرا لها، كون الحركة أغدقت عليها من خلال الجمعيات الخيرية، التي تغيث الفقراء في قوت يومهم، ومن ثم دمجت حركة «شاس» أعدادا كبيرة من أبناء الفقراء في شبكة المدارس الدينية التابعة للحركة، لما في هذه المدارس من دعم مادي واقتصادي.

ولهذا رأينا أن هذا ساهم في إحداث قفزات كبيرة في قوة «شاس» البرلمانية، وساعد في هذا أيضا تبدل القيادة السياسية فيها في مطلع سنوات التسعين، ليتولاهما أرييه درعي، المعروف بهائه السياسي، ورؤيته بضرورة عدم زج الحركة في أي خانة سياسية، يمين متشدد أو معتدل، ولم يرفض الشراكة السياسية مع «اليسار الصهيوني»، كما حصل في حكومة إسحق رابين في العام ١٩٩٢، وحكومة إيهود باراك في العام ١٩٩٩، طالما أن هذه الشراكة تضمن وتؤمن مصالح الحركة ومؤسساتها وجمهورها.

من البراغماتية إلى

اليمين المتشدد، إلى...

وانعكست براغماتية درعي على شخص يوسيف ذاته، الذي أصدر بعد اتفاقيات أوسلو الأولى فتوى تجيز «التنازل عن الأرض من أجل حقن الدماء»، بمعنى الانسحاب من الأراضي المحتلة منذ العام ١٩٦٧، ورأينا الحركة تؤيد برلمانيا اتفاقيات أوسلو، وحتى أن شخصيات من الحركة انخرطت في ما يعرف باسم «مبادرة جنيف للسلام»، الإسرائيلية-الفلسطينية.

تحليلات:

الحاخام عوفاديا يوسيف كان أحد أقوى الأشخاص المؤثرين في الحلبة السياسية الإسرائيلية!

قالت مصادر مسؤولة في حزب شاس الممثل الرئيسي لليهود الحريديم (المتشددين دينيا) الشرقيين إن هناك تخوفات كبيرة من احتمال اندلاع صراع على الزعامة الروحية والسياسية للحزب إثر وفاة الزعيم الروحي للحزب الحاخام عوفاديا يوسيف.

وأضافت هذه المصادر أن هذا الصراع سيدور بين جناحين رئيسيين: الأول، جناح رئيس الحزب عضو الكنيست أرييه درعي الذي يؤيد تعيين نجل الحاخام الراحل الحاخام إسحق يوسف الذي عُين أخيرا في منصب الحاخام السفارادي الأكبر لليهود الشرقيين في دولة إسرائيل، رئيسا روحيا للحزب خلفا لوالده؛ الثاني، جناح رئيس شاس السابق عضو الكنيست إيلي يشاي الذي يؤيد تعيين الحاخام شلومو عمار في منصب الرئيس الروحي للحزب.

وألمحت هذه المصادر إلى أنه في حال فشل يشاي في تعيين عمار رئيسا روحيا لشاس فثمة احتمال كبير بأن ينشق عن الحزب، وإذا ما نجح في إقناع خمسة أعضاء كنيست آخرين من الحزب بالانضمام إليه يصبح في إمكانه أن يظل محتفظا باسم شاس لحزبه الجديد.

ورفض يشاي أن يتطرق إلى هذه المسألة.

وكان الحاخام عوفاديا يوسيف توفي في مستشفى «هداسا» في القدس عن عمر يناهز الثالثة والتسعين عاما. وجرت مراسم تشييع جثمانه في القدس باشتراك أكثر من ٨٠٠ الف شخص وبحضور عدد كبير من المسؤولين الإسرائيليين في مقدمهم رئيس الدولة شمعون بيريس، ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ورئيس الكنيست يولي إدلشتاين.

ويعتبر الحاخام يوسف أكبر حاخامي اليهود الشرقيين في إسرائيل، وهو من مواليد بغداد سنة ١٩٢٠ وهاجر إلى فلسطين مع أفراد عائلته عندما كان في الرابعة من عمره. وقد شغل عدة مناصب رفيعة في المؤسسة الدينية اليهودية بما في ذلك منصب كبير حاخامي مدينة تل أبيب. كما شغل منصب كبير حاخامي الجالية اليهودية في مصر في نهاية أربعينيات القرن الفائت. وعين في منصب الحاخام السفارادي الأكبر لليهود الشرقيين في دولة إسرائيل قبل ٤١ عاما.

وكان يعتبر من أكبر علماء الدين الملمين بأصول الاجتهاد الديني اليهودي، وفي بعض الأحيان تجرأ على إصدار فتاوى دينية لم تتماش مع مواقف المؤسسة الدينية، ومن بين هذه الأحكام اعتبار المهاجرين الجدد من أثيوبيا يهودا بكل معنى الكلمة.

ولدى التوقيع على اتفاق السلام الإسرائيلي-المصري أصدر فتوى تجيز القيام بتنازلات إقليمية في أجل لإحلال السلام الدائم ووقف إراقة الدماء.

وفي أواسط ثمانينيات القرن الفائت أسس حركة شاس السياسية لليهود الشرقيين التي شاركت منذ ذلك الوقت في معظم الائتلافات الحكومية.

واعتبرت تحليلات كثيرة الحاخام يوسيف أحد أقوى الأشخاص المؤثرين في الحلبة السياسية الإسرائيلية منذ تأسيس هذا الحزب في أواسط ثمانينيات القرن العشرين الفائت، وذلك لكونه زعيما أوجد لحزب شكل بيضة القبان في عدة انتخابات إسرائيلية عامة وامتلك القدرة على تثبيت ائتلافات حكومية وإسقاط حكومات، فضلا عن امتلاكه القدرة على سن قوانين تتعلق بمسائل دينية كانت موضع خلافات كبيرة داخل إسرائيل.

وأشار المحلل السياسي لصحيفة «يديעות أخرونوت» إلى أن يوسيف ساهم مثلاً في إسقاط حكومة إسحق شامير العام ١٩٨٠، لكنه في الوقت عينه منع أعضاء شاس من الانضمام إلى حكومة كان من المفترض أن يؤلفها رئيس حزب العمل في ذلك الوقت شمعون بيريس خلفا لحكومة شامير.

وفي العام ١٩٩٢ أجاز يوسيف لحزب شاس الانضمام إلى الحكومة الإسرائيلية التي ألفها رئيس العمل الأسبق إسحق رابين، لكنه قرر تركها بعد توقيعها اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية. الأمر الذي جعل ائتلافها يستند إلى قاعدة ضيقة مؤلفة من ٦١ عضو كنيست فقط (من مجموع ١٢٠ عضو كنيست). ولدى التصويت في الكنيست على اتفاق أوسلو أمر يوسف أعضاء شاس بالامتناع عن التصويت.

واشترك شاس في حكومة بنيامين نتنياهو الأولى التي ألفها العام ١٩٩٦، وكان شريكا رئيسياً في الحكومة التي ألفها إيهود باراك العام ١٩٩٩ بعد أن زاد حجم تمثيله في الكنيست إلى ١٧ مقعدا.

ولأول مرة منذ تأسيس شاس لم يشترك الحزب في الحكومة لدى تاليف أريئيل شارون حكومته الثانية العام ٢٠٠٣ بسبب تحالفه مع حزب شينيوي برئاسة يوسف لبيد (والد وزير المالية الحالي يائير لبيد) الذي كان خصما لدودا لأحزاب اليهود الحريديم. لكن في انتخابات العام ٢٠٠٦ التي فاز فيها حزب كاديميا برئاسة إيهود أولمرت، عاد شاس إلى صفوف الحكومة التي ألفها أولمرت. كما شارك شاس في حكومة بنيامين نتنياهو الثانية التي ألفها العام ٢٠٠٩.

وبعد انتهاء آخر انتخابات عامة جرت في إسرائيل (في كانون الثاني ٢٠١٣) وجد حزب شاس نفسه خارج صفوف الحكومة بسبب التحالف الذي جرى بين رئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد ورئيس حزب «البيت اليهودي» نفتالي بينيت وقيامه بوضع خط أحمر أمام ضم حزبي الحريديم إلى حكومة نتنياهو الثالثة على خلفية سعيه لسن قانون تحمل أعباء خدمة الدولة من خلال انخراط الشبان اليهود الحريديم في صفوف الخدمة العسكرية الإلزامية.

وأكدت هذه التحليلات أنه على ما يبدو فإن أوضاع حزب شاس ستزداد سوءا الآن من جراء احتمال حدوث انشقاق داخله على خلفية الصراع على قيادة الحزب الروحية والسياسية بعد وفاة زعيمه الأوحد الذي كانت له الكلمة الفصل في الحزب منذ تأسيسه.

مراقب الدولة الإسرائيلي يوجّه انتقادات حادة إلى «قانون تشجيع الاستثمارات»!

شركات كبرى حصلت على مليارات الدولارات كإماتيات مالية وضريبية من دون أن يساهم هذا في تحقيق أهداف اقتصادية* تلميح واضح إلى أن قوانين وإجراءات وقرارات اقتصادية أعدت على «حيتان المال» مليارات دون أي مبرر* التقرير يطرح في وقت يشتد فيه الجدل حول امتيازات «حيتان المال» من الخزينة العامة* الانتخابات البرلمانية الأخيرة شكلت دليلاً جديداً على عمق تغلغل «حيتان المال» في المؤسسة الحاكمة في مسعاها للسيطرة الكلية عليها*



آخر الاستطلاعات:

ثلاثة أرباع الإسرائيليين غير راضين عن أداء يائير لبيد كوزير للمالية!

أظهر استطلاع جديد للرأي العام في إسرائيل أجرته صحيفة «هآرتس» في نهاية الأسبوع الماضي بواسطة «معهد ديالوغ» الذي يديره الخبير في شؤون الاستطلاعات البروفيسور كميل فوكس، أن ٧٥٪ من الإسرائيليين غير راضين عن أداء وزير المالية الإسرائيلي يائير لبيد، رئيس حزب «يوجد مستقبل».

وأشار ٥١٪ من الذين شملهم الاستطلاع إلى أنهم يشعرون بخيبة أمل من لبيد وحزبه الجديد. وقال ٥٨٪ إن سلوك رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتانياهو في الحلبة السياسية الدولية في كل ما يتعلق بموضوع إيران هو سلوك جيد، في حين قال ٣٢٪ إن سلوكه غير جيد.

وأكد ٤٩٪ أنه لا ينبغي وقف المفاوضات الإسرائيلية-ال فلسطينية في ضوء ازدياد العمليات «الإرهابية» التي يقوم بها الفلسطينيون في المناطق المحتلة، بينما أكد ٣٨٪ أنه يجب وقفها فوراً. وقال ٦٣٪ إن نتانياهو لا يزال أكثر شخص مناسب لرئاسة الحكومة في إسرائيل. وأكد ٤٤٪ أنهم راضون عن أدائه كرئيس للحكومة. وشمل الاستطلاع ٥٠١ شخص يمثلون جميع فئات السكان اليهود البالغين في إسرائيل مع نسبة خطأ هذا الأقصى ٤٪.

وكانت صحيفة «هآرتس» قد أنشأت مؤخراً افتتاحية ردت فيها على الهجوم الذي شنه لبيد على الذين يهاجرون من إسرائيل احتجاجاً على الغلاء، طلبته فيها بتحسين مستوى المعيشة بدلاً من مهاجمة هؤلاء المهاجرين. وجاء في هذه الافتتاحية: «كتب وزير المالية يائير لبيد على صفحته في الفيسبوك رداً على برنامج بثته القناة العاشرة عن الإسرائيليين الذين هاجروا إلى الخارج بسبب غلاء المعيشة ورد فيه: «جئت إلى هنا (برلين) كي أخطب أمام البرلمان ضد العداء للسامية، وكى أذكرهم كيف حاولوا قتل والدي لأنه لم يكن لليهود دولة خاصة بهم، وكيف قتلوا جدي في معسكرات الإبادة وجوعوا أبناء عموتي، وكيف أُنقذت جدتي في اللحظة الأخيرة من الموت. لذا أجد نفسي عاجزاً عن التسامح مع الأشخاص المستعدين للتخلي عن الدولة الوحيدة لليهود لأن الحياة في برلين أكثر راحة».

«إن وزير المالية النافذ الصبر هو نفسه وزير المالية الذي طلب من الجمهور الإسرائيلي أن يصبر عامين كي يفي بتعهداته في الانتخابات من أجل إصلاح الوضع الاقتصادي. لقد زعم حزب «يوجد مستقبل» أنه يمثل الإسرائيليين الذين يرحون تحت عبء البحث عن لقمة العيش ويقلقون على وجودهم. وبعد مرور تسعة أشهر على انتخاب لبيد، لا يزال هذا الجمهور يبحث عن فرصة لمستقبل اقتصادي أفضل. ولم يعد جزء منه يؤمن بأن الحكومة التي لبيد عضو فيها قادرة على تحقيق ذلك».

وأضافت الصحيفة: «إن حركة الاحتجاج الاجتماعي التي نشبت في صيف ٢٠١١ كانت تعبيراً عن إحساس العديد من المواطنين بأنهم غير قادرين على العيش بكرامة ورخاء. لقد خرج مئات الآلاف إلى الشوارع بسبب غلاء المعيشة، ولأنهم برغم عملهم لا يستطيعون أن يؤمنوا لأنفسهم ولأولادهم الخدمات الأساسية مثل السكن والتعليم. وعلى ما يبدو، فإن لبيد الذي ركب موجة الاحتجاجات لا يدرك الضائقة التي دفعت بالجمهور إلى إصالحه للكنيست، وهو يكرر الأقوال المشبته عيناها التي سبق أن قالها إسحق رابين العام ١٩٧٦ عندما وصف الذي غادروا إسرائيل «بنفاية الضعفاء والمتخلفين».

«إن مواطني إسرائيل أحرار في أن يقرروا العيش أينما يشاؤون مع أولادهم، ولا ضرورة لانتقادهم واتهامهم بالبحث عن راحتهم من خلال استخدام ذكري المحرقة النازية. لقد كان على لبيد بدلاً من مهاجمة من يختار مغادرة إسرائيل العمل لإصلاح الوضع، فوجوده في وزارة المالية وترؤسه لحزب يضم ١٩ مقعداً في الكنيست يسمح له باتخاذ خطوات من شأنها تغيير الواقع الاقتصادي بدلاً من التشكي عبر وسائل التواصل الاجتماعي. إن المطلوب من وزير المالية القيام بإصلاحات اقتصادية تؤدي إلى خفض غلاء المعيشة، كما عليه أن يتذكر أن الدفع بعملية السلام أمر أساس بالنسبة لأمن إسرائيل واقتصادها، وبدلاً من إدانة المواطنين لمغادرتهم إسرائيل، من الأفضل أن تعمل الحكومة لتحويل إسرائيل إلى دولة عادلة ومتساوية يربد سكانها العيش فيها ويفتخرون بذلك».

وكانت الظاهرة الأبرز التي جرى الحديث عنها هي حجم الاحتكارات، وتشابه الاحتكارات بين قطاعات اقتصادية متنوعة، بشكل يضمن مصالح كبار «حيتان المال»، مثل أن نجد مستثمرين يسيطرون على قطاع إنتاجي ما، وفي نفس الوقت لهم أسهم في شركات استثمار، وبالأساس بنوك، تضمن لهم تسهيل أمورهم المالية، وفي موزاة ذلك السعي إلى السيطرة على كبرى وسائل الإعلام في مختلف تنوعاتها الإلكترونية والمطبوعات بهدف التأثير على صناعة الرأي العام.

وطبعاً سعي السيطرة كله يبرز بشكل قوي خاصة في العقدين الأخيرين، في السيطرة على الأحزاب الكبيرة، وعلى نواب وشخصيات سياسية بارزة، كي تؤمن لها مصالحها في دوائر القرار، من حكومة ومؤسسات رسمية وكنيسة.

ومنذ أكثر من عامين ونصف العام، ينشغل الكنيست في سن قانون بالإمكان تسميته «منع التشابك الاستثماري»، أي وضع قيود على امكانيات شراء الأسهم في قطاعات متنوعة ومتخابكة من الشخص الواحد، أو من المجموعة الاستثمارية الواحدة، بموجب النموذج السابق ذكره هنا.

لكن إقرار هذا القانون يتعثر بفعل ضغوط «حيتان المال» على الكنيست، بهدف تفريع القانون من مضمونه، وهناك من يراهون على أن الصيغة النهائية للقانون لن تلبى الهدف الذي وضع لأجله القانون أساساً، إذ أنه سيكون مليئاً بالتفريات والاستثناءات التي تسمح باستمرار بقاء الوضع القائم، وهذا سيكون إثباتاً آخر على ضعف المؤسسة الحاكمة أمام «حيتان المال»، الذين يساهمون بشكل قوي جداً في تحديد هوية الحكم في إسرائيل. وكى نوضح أكثر من الضروري الالتفات إلى ما ظهر بعد الانتخابات البرلمانية الأخيرة، التي جرت في مطلع العام الجاري، فقد استقرت الحلبة الإسرائيلية كثيراً هذا التقارب الكبير والتسسيق الوثيق بين حزب «يوجد مستقبل»، الذي يقوده من بات وزير المالية يائير لبيد، وبين حزب المستوطنين اليميني المتطرف «البيت اليهودي»، الذي يقوده من بات وزير الاقتصاد نفتالي بينيت، الذي تولى الوزارة بعد توسيع صلاحياتها لتشمل عدة وزارات.

فحزب «يوجد مستقبل» ظهر في الانتخابات كحزب «معتدل» وعلما سي عقله الأكبر منطقة تل أبيب الكبرى، وحصل في الانتخابات في ١٩ مقعداً وحل ثانياً، وفيه تنوعات سياسية من أقصى اليسار إلى اليمين «المعتدل».

أما حزب «البيت اليهودي»، فهو الحزب الذي مثل أساساً التيار «الديني الصهيوني»، التيار الأساس بين المستوطنين في الضفة الغربية المحتلة، التي هي عقله الرئيس، وخاض الانتخابات بأجندة يمينية متطرفة إلى أقصى الحدود. وبعد الانتخابات شكّل رئيساً الحزبين «جبهة موحدة» في مفاوضات الائتلاف مع حزب «الليكود»، برئاسة بنيامين نتانياهو، وقتوتها المشتركة من ٣١ مقعداً، أعطت لهما قوة موازنة لحزب الليكود الشريك مع حزب «إسرائيل بيتنا»، وكان هناك مطلب رئيس للحزبين منذ البداية، وهو منع إشراك كتلتي المعتدلين المتمزتين «الحريديم» في الحكومة، تحت شعارات متعددة، مثل السعي لفرض قانون التجنيد الإلزامي على شبان الحريديم، ولجم وتقليص الميزانيات لمؤسسات الحريديم، ما يعني مطالب ذات طابع اقتصادي.

واتجه رئيس الحزبين لتولي حقائق اقتصادية رفيعة جداً، ليبد وزارة المالية، وبينيت وزارة الاقتصاد الموسعة التي شملت حقيبة الاقتصاد والصناعة والتجارة والتشغيل.

ولم يكن بنيامين نتانياهو في ضائقة من هذا التحالف، بل إن الممارسة اليومية على الصعيد الاقتصادي للحكومة أظهرت بوضوح مدى التوافق بين هذا الثلاثي، الذي قاد سياسات اقتصادية صقرية، كذلك التي اتبعها نتانياهو حين كان وزيراً للمالية في حكومة شارون من دون كتل الحريديم، أيضاً في تلك الحكومة.

وفي عبارة، ليست اعتراضية نشير أيضاً إلى ما ورد بنيد الانتخابات البرلمانية من أن لبيد حصل خلال حملته الانتخابية على دعم من ٨٧ ثريا وأصحاب رؤوس أموال، كل منهم قدم للبيد ضمانات مالية في البنوك بقيمة ٢٧ ألف دولار.

وهذا المشهد يوحي بأن «حيتان المال» لم يكتفوا بدعم الزينين الأكبرين، وفي الانتخابات الأخيرة بحثاً عن حصاني طرودة يتغلفان في جمهوريين كبريين لكل مهما ميزته: الأول جمهور تل أبيب الكبرى، حيث الطبقة العليا الميسورة من الشريحة الوسطى، وهي قوة اقتصادية ومنها من قاد حملة الاحتجاجات الشعبية، والجمهور الثاني هو جمهور المستوطنين، القوة السياسية الأكثر تماسكاً وتشدداً وتفرض الكثير من إملااتها على المؤسسة الاقتصادية.

لا يمكن معرفة مصير تقرير مراقب الدولة الجديد، لكن احتمالات إحداث تغيير جذري في ما ورد من قضايا تبقى احتمالات ضعيفة، وقد تكون هناك تقارير أخرى لاحقاً، لكن الحقيقة التي تبقى واضحة هي أن السياسة التي أسماها في الماضي من بات رئيساً لإسرائيل شمعون بيريس «سياسة اقتصادية خانزيرية»، بمعنى شرهة، مرشحة لأن تستغل أكثر فأكثر.

الضخمة لكبار الأثرياء بالشروط المسهلة، لتكون توفيرات الناس البسيطة عرضة للخسائر، في حين أن ما يطالها من أرباح يكون جزئياً، فيما تصب الأرباح الأكبر في جيوب كبار المستثمرين، وتكشفت في هذا المضمار قضايا فساد أقرب إلى نهب أموال الجمهور الواسع، وإحدى هذه القضايا تدور الآن في المحاكم الإسرائيلية. إذ أن جزءاً كبيراً من أرباح الصناديق وأرباحها أصبح رهن أرباح البورصات وأسواق المال، وفي سنوات الأزمات الاقتصادية غالباً ما تخسر هذه الصناديق نسباً جيدة من قيمتها، هي خسائر مباشر للمواطنين أصحاب التوفيرات.

لكن هذه الصناديق تحولت أيضاً إلى مصدر لتقديم القروض الضخمة بمليارات الدولارات للمستثمرين، ما فرض عليها خطر عدم التسديد في سنوات الأزمات الاقتصادية، وقد ظهر في الأشهر الأخيرة في إسرائيل مصطلح «حلاقة الديون»، كمفهوم «الحلاقة الشعر»، ما يعني تقديم تسهيلات للمدنيين في الاقتساط، وحتى خصم جزء من الفوائد والديون المتركمة، وهذا يتم بمصادقة وزارة المالية مباشرة.

وقد بين تقرير مراقب الدولة أن مجموع ما تم خصمه من الديون منذ العام ٢٠٠٨ إلى العام ٢٠١١ أكثر من ٨٥ مليار دولار هي أموال صناديق التقاعد، ما يعني أنها خسائر المدخرين، لصالح كبار أصحاب رأس المال والمستثمرين.

تقرير مراقب الدولة

يستعرض تقرير مراقب الدولة جوانب عديدة من أشكال الامتيازات الضريبية والمالية التي يحصل عليها المستثمرون، أساساً من خزينة الدولة، عدا الجوانب الثلاثة أعلاه. ويقول المراقب إنه «على مر السنين طرأ ازدياد حاد في تكلفة قانون تشجيع الاستثمارات، وأن قسماً من أهداف هذا القانون لم يتحقق، إذ تبين من جملة ما تبين في البحث، أن غالبية الامتيازات الضريبية تمنح لعدد قليل جداً من الشركات الكبيرة، التي تدفع أصلاً، نسبة ضريبة منخفضة على وجه الخصوص، وقسم من تلك الشركات تستثمر أرباحها خارج إسرائيل، خلافاً لجوهر القانون» المذكور الذي يهدف إلى خلق أماكن عمل ثابتة ويساهم في زيادة النمو الاقتصادي.

ويضيف تقرير المراقب «كذلك لا يوجد ما يؤكد إطلاقاً بأن هذه الامتيازات تساهم بقيمة ملحوظة ولملموسة في تطوير الصناعة، بالأساس في المناطق البعيدة عن مركز البلاد، وأن مسارات الامتيازات الضريبية، التي كانت تهدف إلى جذب استثمارات أجنبية، تدفع الآن لشركات إسرائيلية».

ويستعرض التقرير عدة نقاط من المفترض أن تثير تساؤلات خيرة حول الهدف الحقيقي من قانون تشجيع الاستثمارات، إذ يكشف عن «تحركات من وراء الكواليس»، سبقت صياغة قانون تشجيع الاستثمارات قبل أكثر من ثماني سنوات، كما سبقت تحركات مماثلة صدور قرار وزارة المالية بشأن الأرباح المحتجزة، وفي تقديرات جهاز مراقب الدولة أنه تمت بلورة القانون من دون فحص معمق لانعكاسات القانون.

ويقول التقرير إن خسائر خزينة الدولة من قانون تشجيع الاستثمار تصل إلى ١٠ مليارات شيكل (٢٧٧ مليار دولار)، وليس ما بين ٣ مليارات إلى ٤ مليارات شيكل (بمعدل مليار دولار)، وهذا وفق معطيات تطبيق القانون في العام ٢٠١١. ويتنقد المراقب سلطة الضرائب أيضاً لكونها لم تجر الحسابات الدقيقة لانعكاسات قانون كهذا.

وقالت وزارة المالية إنصا بصدد إعادة النظر في إمكانية إلغاء كلي لمسار ضريبة ١٠٪ الذي تحصل عليه شركة «طيف»، بموجب القانون الذي تم سنه في العام ٢٠٠٥، إلا أن مسؤولين في الوزارة أشاروا إلى أن القانون ساري المفعول لمدة عشر سنين، ما يعني إلى العام ٢٠١٥. وهناك شك في ما إذا سيكون بقدرة الوزارة إجراء تعديل قانون بهذا المستوى، ولم تستبعد جهات مسؤولة في الوزارة، وفق تقارير نشرتها الصحافة الاقتصادية، أن تجري مفاوضة شركة «طيف» كي تتنازل إلى حد ما عن الإعفاءات الضريبية التي تحصل عليها.

إلا أن مراقب الدولة قال في تقريره إنه يجب عدم الاكتفاء بإجراء تعديلات على القانون، بل يجب تحديد أهداف القانون بشكل واضح ووفق مقاييس محددة، على أن يتم متابعة دقيقة لتحقيق الأهداف لدى أولئك الذين يتمتعون بهذه الامتيازات، كذلك إجراء فحص دائم لتكلفة القانون، أمام الوضعية مرحلية للميزانية العامة، وشدد على أنه لا يمكن تقديم امتيازات مالية وضريبية من دون تحديد سقف لها.

السلطة و«حيتان المال» والانتخابات الأخيرة

يأتي تقرير مراقب الدولة بالصرحة التي يطرحها وقد لا تكون كلية، في الوقت الذي تبرز فيه أكثر فأكثر مدى سيطرة كبار أصحاب رأس المال، أو حسب المصطلح الدارج «حيتان المال»، على الاقتصاد الإسرائيلي، وحتى على دوائر القرار. وقبل عدة أسابيع نشرنا في «المشهد الإسرائيلي» تقريراً ملخصاً لسلسلة تقارير إسرائيلية عن شكل سيطرة «حيتان المال» على الاقتصاد الإسرائيلي، والتأثير المباشر على شكل الحكم.

أصدر مراقب الدولة الإسرائيلي، في الأسبوع الماضي، تقريراً خاصاً بشأن الامتيازات الضريبية الضخمة التي تحصل عليها كبرى الشركات على وجه الخصوص، في إطار ما يسمى «قانون تشجيع الاستثمارات»، إضافة إلى قرار وزارة المالية منع تسهيلات مفرطة في الضريبة على أرباح الشركات الإسرائيلية لقاء نشاطها في العالم، تضاف إليها أيضاً مسألة تشغيل أموال صناديق التقاعد في الأسواق المالية، ومنع كبار الشركات والمستثمرين قروضاً منها، إذ يؤكد التقرير أن في كل هذا إنفاقاً غير مبرر على الشركات، ما يسبب خسائر فادحة للخزينة العامة ولأموال الجمهور في صناديق التقاعد. وقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة في إسرائيل عن سلسلة من القوانين والقرارات التي تقدم امتيازات ضريبية ومالية ضخمة إلى كبار المستثمرين، تحت يافطة «تشجيع الاستثمارات»، إلا أن المبالغ الضخمة التي يجري الحديث عنها تطرح علامات سؤال خطيرة بشأن نزاهة العلاقة بين السلطة وأصحاب المال. وهذا حديث بات أكثر وضوحاً في الحلبة الإسرائيلية، في ضوء الدور الواضح والمعلن الذي يلعبه «حيتان المال» في الحلبة السياسية، وفي دعم أحزاب وشخصيات للوصول إلى السلطة، بمن فيهم من يسيطر على الحكم في هذه المرحلة وفي السنوات الأخيرة. وتتركز في هذا المجال في ثلاث قضايا معينة:

«قانون تشجيع الاستثمارات»

وهو قانون يمنح امتيازات ضريبية غير عادية إلى الشركات الكبرى في مواصفات معينة، ويصل مجموعها سنوياً إلى ما يربو على ١٤ مليار دولار. وقد سن القانون في العام ٢٠٠٥، حينما كان بنيامين نتانياهو وزيراً للمالية في حكومة إريئيل شارون، ودخل إلى حيز التنفيذ في العام ٢٠٠٦، ولحقاً.

وكانت سلطة الضرائب الإسرائيلية قد اقتربت قبل عدة أسابيع إلى الكشف عن هذه الإعفاءات الضريبية، التي منحها الكبرى الشركات في إطار «قانون تشجيع الاستثمارات»، ليتبين أن ٥٠٪ من هذه الامتيازات خلال ست سنوات، حصلت عليها ثلاث شركات، أكبرها شركة «طيف»، التي تعد من أكبر شركات الأدوية في العالم، وهي ما بين سبع أو ثامن شركة في العالم.

وتبين من التقارير أن شركة «طيف»، حصلت على إعفاءات ضريبية من العام ٢٠٠٦ إلى العام ٢٠١١، بنحو ١١٫٨ مليار شيكل، وهو ما يقارب ٣٣ مليار دولار، ما يعني أنها لم تدفع ضرائب على أرباحها، في الوقت الذي كانت فيه نسبة الضرائب على أرباح الشركات في العام ٢٠٠٦ نحو ٢٣٪، وتراجعت تدريجياً في العام ٢٠١١ إلى ٢٤٪. ويذكر هنا أن هذه الضريبة ارتفعت في العام الماضي بنسبة ١٪، ومن المفترض أن ترتفع في مطلع العام المقبل إلى ٢٦٪.

ويظهر من المعطيات أيضاً أن ما حصلت عليه شركة «طيف» من امتيازات ضريبية سنوية، بقيمة مئات ملايين الدولارات، شكّل حوالي ٢٥٪ من إجمالي الأرباح التي كانت تحققها الشركة في كل سنة في نشاطها المحلي والعالمي، ما يعني أنها ليست في ورطة مالية حتى تتلقى هذا الحجم من الأرباح.

وحصلت شركتنا «شيديك بوينت» للتقنيات العالية، وشركة «كيل»، على ما مجموعه ١٠٠ مليون دولار للشركتين معاً.

لكن ما أشعل الجدل في إسرائيل حول هذا الملف، وما يخص شركة «طيف»، تحديد، أن هذه الأخيرة وقبل يومين من صدور تقرير مراقب الدولة العام، أعلنت أنها بصدد فصل نحو ٨٠٠ عامل من العاملين لديها في إسرائيل خلال العام المقبل، ما يعني تقليص القوى العاملة لديها بنسبة ١١٪، وهذا يناقض القانون الذي تحصل بموجبيه الشركة على الامتيازات الضريبية.

ضريبة على الأرباح «المحتجزة»

منذ ما يربو على عام، ظهرت في إسرائيل قضية ما يسمى بـ«الأرباح المحتجزة»، أي أرباح بقيمة تزيد عن ٣٣ مليار دولار حققتها الشركات الإسرائيلية في نشاطها في الخارج في السنوات الأخيرة، لكن الشركات احتجزت هذه الأرباح، كي لا تدفع عليها ضريبة بنسبة ٢٥٪، وكان قرار وزارة المالية بأنه في حال أهدمت الشركات على توزيع الأرباح على أصحاب الأسهم، فستفرض ضريبة بنسبة تتوق ١٥٪.

لكن الشركات امتنعت عن توزيع الأرباح، واكتفى بعضها بتوزيع ما بلغ مجموعه مليار دولار، وجرت بجاية ضرائب بقيمة ١٧ مليون دولار، ولكن بقي ٣٢ مليار دولار لم تجب وزارة المالية ضريبة عليها، وكان من المفترض أن يبلغ إجمالي الضريبة ٨ مليارات دولار وفق تقديرات متنوعة.

إلا أن الحكومة السابقة برئاسة بنيامين نتانياهو ذاته قبلت بما يسمى «حل وسط» وتوصلت إليه وزارة المالية مع كل تلك الشركات، يقضي بجاية ضرائب بقيمة ٨٠٠ مليون دولار فقط، أي ١٠٪ مما كان يجب جبايته، واللات هنا أيضاً من أكبر الشركات استفادة من هذا القرار كانت أيضاً شركة «طيف»، التي كانت حصتها من الضرائب ٥ ملايين دولار فقط، من أصل أرباح بلغت ١٣ مليار دولار.

القروض من صناديق التقاعد

قبل نحو عقد من الزمن بدأت إسرائيل تتبع نظام تعويم أموال صناديق التقاعد في أسواق المال، وابتات مصدراً للقروض

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي